المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجامعة العربية المفتوحة

وقائع جلسات منتدى

التعليم والتعلّم عن بُعد أثناء الطوارئ والأزمات: التعامل مع جائحة كورونا (أُنموذجاً)

10-9 أغسطس 2020

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال

تمهيد

تحت رعاية ومشاركة **صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال آل سعود** وبحضور معالي الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم في دولة البحرين وبحضور معالي الأستاذ الدكتور محمد ولد أعمر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجامعة العربية المفتوحة منتدى **"التعليم والتعلّم عن بُعد أثناء الطوارئ والأزمات: التعامل مع جائحة كورونا (أُنموذجاً)"** في الفترة 9-10 أغسطس 2020 من خلال التواصل المرئي والمسموع. وقد شارك في هذا المنتدى جمع من الخبراء والمتخصصين في مجال التعلم الإلكتروني للبحث والنقاش وتبادل الآراء حول هذا الموضوع المهم وخاصة في ظل جائحة كورونا.

وقد تحددت أهداف المنتدى بمناقشة وتحليل نماذج ناجحة في مجال في التعليم والتعلّم عن بُعد وبلورة بدائل وأفكار قادرة على مواكبة التعليم والتعلّم عن بُعد. وكذلك البحث في التغيرات الأكاديمية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والمتطلبات الفنية الناجمة عن جائحة كورونا.

كما تناول المنتدى سبل الإفادة من الاتجاهات والتجارب العربية والعالمية وتطبيقاتها التربوية في ظل الأزمات وعرض تصورات مستقبلية لدمج التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بُعد في النظام التعليمي، إضافة إلى تبادل الخبرات المحلية والعربية في المجالات التربوية والإنسانية في ظل الأزمات وفاعلية التعليم والتعلّم عن بُعد.

تعرض هذه الوثيقة ملخص الكلمة الافتتاحية **لصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال آل سعود رئيس** الجامعة العربية المفتوحة وكذلك ملخصات الكلمات الافتتاحية لأصحاب السمو والمعالي المشاركين في الجلسة الافتتاحية لهذا المنتدى. كما تستعرض الوثيقة ملخصات لمساهمات المتداخلين في محاور المنتدى المختلفة وأهم التوصيات التي خلصت إليها مداخلاتهم.

رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية

أ.د. عمر الجراح

نائب رئيس الجامعة العربية المفتوحة للتخطيط والتطوير

الكلمات الافتتاحية

كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال

ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن طلال بن عبدالعزيز رئيس مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة كلمته مرحباً بالمشاركين بالمنتدى والجمهور، وقد تطرق إلى نشأة الجامعة العربية المفتوحة بمبادرة كريمة من صاحب السمو الملكي الراحل الأمير طلال بن عبدالعزيز -رحمه الله- ككيان أكاديمي غير تقليدي يحقق التنمية البشرية عبر منصات التعلم الذاتي دون قيود أو حدود، وقد أشار إلى أن انتشار الجامعة في تسع دول عربية جاء نتيجة حتمية لاعتمادها على تقنيات التعليم والتعلم عن بعد التي تضمن استمرارية التعليم تحت أي ظرف من الظروف مما يعكس متانة نظامها التعليمي وقدرته على التكيف والتطور، وأكد سموه أن هذا النظام التعليمي يسهم في تخريج جيلٍ قادرٍ على مواكبة متطلبات العصر وتحقيق متطلبات سوق العمل. وفي الختام عبر سموه عن سعادته بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم (الألكسو) للمساهمة في تحقيق التنمية ومواجهة التحديات والأزمات ولطرح الحلول المناسبة مما يعزز مرونة المؤسسات التعليمية كما قدم سموه شكره لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) لدعمه المستمر للجامعة العربية المفتوحة وجدد شكره لطلبة الجامعة الذين وثقوا بالجامعة العربية المفتوحة.

كلمة معالي الدكتور ماجد بن علي النعيمي - وزير التربية والتعليم البحريني

وقد ألقى معالي وزير التربية والتعليم العالي في مملكة البحرين الدكتور ماجد بن علي النعيمي كلمته التي عبر فيها عن شكره لجهود صاحب السمو الملكي الراحل الأمير طلال بن عبدالعزيز -رحمه الله- في إنشاء الجامعة التي تعزز العلاقات الأخوية بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، كما أشار إلى أن الجامعة قد أحدثت نقلة نوعية كبيرة في مجال التعليم حيث حققت المعادلة بين استمرارية التعليم كحق أصيل للأفراد والمحافظة على الصحة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم خاصةً في ظل صعوبة التكهن بالمستقبل، وتطرق إلى ما وضعته مملكة البحرين من خطط لمجابهة الانقطاع التعليمي ومنها مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل وهو مشروع تعليمي يعتمد على منظومة إلكترونية يستفيد منها الطلبة والمدرسون، والتعاون مع وزارة الإعلام لتدشين قناة تلفزيونية تعليمية وإنشاء اربع عشرة قناةً على موقع اليوتيوب متخصصة بالتدريس الأساسي والفني والمهني ومنها قناة موجهة لطلبة الاحتياجات الخاصة وقد خصصت فريقاً للرد على

استفسارات الطلبة وأولياء أمورهم، وقد أوصى معالي الوزير بضرورة تدريب العاملين بالقطاع التعليمي وتهيئة البنية التحتية والتركيز على الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والاستعداد لظروف طارئة مماثلة.

كلمة معالي أ. د محمد ولد أَعمر- المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ألكسو

وقد ألقى المدير العام المنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم (الألكسو) أ.د. محمد ولد أعمر كلمته التي بدأها بتعزية ضحايا انفجار مرفأ بيروت، ومن ثم تطرق إلى الآثار السلبية التي تسببت بها الجائحة على التعليم وما أدت إليه من إغلاق لمؤسسات التعليم، وأشار إلى الدور الإيجابي للمنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم (الألكسو) في التنمية وخصوصاً خلال الأزمات حيث أدت مسؤوليتها الاجتماعية في إيجاد حلول علمية ناجعة ودعم للمؤسسات التعليمية لضمان استمرارية التعليم خلال الطوارئ والأزمات كما عقدت العديد من المؤتمرات والندوات في هذا المجال، وأشار إلى ضرورة استخلاص الدروس والعبر لتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية. وقد أوصى بضرورة وضع سياسات وخطط استراتيجية قابلة للتنفيذ لضمان استمرارية التعليم وضرورة تزويد المؤسسات التعليمية بموارد بشرية مدربة وبنية تحتية قوية.

كلمة سعادة السيد ناصر القحطاني – المدير التنفيذي لأجفند - المملكة العربية السعودية

وقد ألقى المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) الأستاذ ناصر القحطاني كلمة أشار فيها إلى الجامعة العربية المفتوحة كإحدى مبادرات صاحب السمو الملكي الراحل الأمير طلال بن عبدالعزيز -رحمه الله- وتحدث عن جهود سموه الكبيرة في إنشائها كرائد في أساليب التدريس التي تعتمد على التطور الرقمي، كما أكد أن الجامعة العربية المفتوحة هي منصة الانطلاق إلى المستقبل، وسلط الضوء على بعض المحطات الهامة في مسيرة الجامعة منها اختيار الأستاذ الدكتور محمد حمدان -رحمه الله- كأول مدير للجامعة، واختيار دولة الكويت لاستضافة مقر الجامعة، وتولي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن طلال بن عبدالعزيز رئاسة مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة، وبين أن الجامعة قد أحدثت تحولات جذرية في مجال التعليم والتحول الرقمي.

كلمة سعادة أ.د. محمد الزكري – رئيس الجامعة العربية المفتوحة

وقد ألقى سعادة رئيس الجامعة العربية المفتوحة الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم الزكري كلمته التي عبر فيها عن عظيم امتنانه لمبادرة صاحب السمو الملكي الراحل الأمير طلال بن عبدالعزيز -رحمه الله- في إنشاء الجامعة العربية المفتوحة وأشار إلى أنها تتبنى نموذجاً متميزاً للتعلم ونظاماً متيناً ورزيناً لتقييم مخرجات التعلم وتعمل بشراكة مع أقدم جامعة مفتوحة بالعالم وهي الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة، كما أعطى سعادة الرئيس فكرةً عامةً عن نشأة الجامعات الرائدة في العالم وعن تحولها من جامعات تدرس النخبة إلى جامعات تدرس الجميع بعد الثورة الصناعية، واستعرض الطلب المتزايد على التعليم العالي في العالم ومشيراً إلى حتمية التوجه نحو التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، وأشار إلى التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية وخصوصا في مجال جودة التعليم والتخطيط لاستمرارية التعلم رغم الظروف القاهرة وأكد على ضرورة معالجة السياسات الخاصة بالتعليم و توفير التعليم الجيد للجميع حيث إنه حق للإنسان يجب أن لا يتوقف، وأشار إلى توجيهات المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الامير طلال بن عبدالعزيز بأن يصل التعليم للمتعلم لا العكس، كما استعرض إنجازات الجامعة ودورها في تمكين المرأة وإلى استمرار العملية التعليمية في الجامعة خلال الجائحة بدون أي انقطاع .

الجلسة الأولى: نماذج وتجارب ناجحة في التعليم والتعلّم عن بُعد

ملخص

رئيس الجلسة والمتحدث الأول أ.د. محمد الجمني مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالألكسو. والمتحدثون أ.د. أحمد التليلي من معهد التعلم الذكي ببكين في جمهورية الصين الشعبية، وأ. مهرة هلال المطيوعي مدير المركز الإقليمي للتخطيط التربوي في الإمارات العربية المتحدة. وقد استعرض المتحدثون التجارب الناجحة في مختلف الدول ومنها تونس وجزر القمر والصين الإمارات العربية المتحدة، وخرجوا بتوصيات من أهمها ما يلي:

- ضرورة التنسيق الوطني بين جميع الجهات والقطاعات.
- ضرورة أن تكون البنية التحتية مطورة.
- عقد الشراكات الإستراتيجية بين القطاعين الخاص والعام.
- ضرورة توفير مصادر التعلم الرقمي للطلبة.
- توفير الدعم لأولياء الأمور.
- دعم المعلمين على الأصعدة المهنية والنفسية والاجتماعية.

المداخلات

أ. د. محمد الجمني – مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالألكسو

شكّل تفشي وباء (كوفيد-19) في وطننا العربي تحديًّا جليًّا أمام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمجابهة تداعياتِه في شتى المجالاتِ التربويةِ والثقافية والعلمية، فسعت منذ بداية تفشي هذا الوباء إلى إطلاق العديدِ من المبادرات كإصدارِها في منتصف شهر فبراير 2020، دليلاً "للتوقي من فيروس كورونا"، قامت بترجمته من اللغة الصينية إلى اللغة العربية، ثم أعدّت شريطَ فيديو توعويًّا بلغة الإشارة لفئات الصمّ، وقامت بترجمة كتابين من اللغة الصينية إلى اللغة العربية ونشرهما، وهما كتابُ "إرشادات حول التعلّم النشط في المنزل أثناء اضطراب التعليم: تعزيز مهارات التنظيم الذاتي للطالب أثناء تفشي الفيروس COVID-19"، وكتابُ "تسهيل التعلُّم المرِن عند اضطراب التعليم – التجربة الصينية في الحفاظ على استمرار التعلّم في ظلّ تفشي الفيروس COVID-19"؛

كما قامت الألكسو بإطلاق مبادرةٍ للتعليم الإلكتروني لمجابهة انقطاع التعليم في الدول العربية، بالتعاون مع شركات متخصّصة في مجال التعليم الإلكتروني الحديث من أجل توفيرِ أحدثِ البيئات الرقميةِ والمنصاتِ التعليميةِ اللازمة للوزارات والمؤسساتِ التربوية العربية لاستخدامها في مجال التعليم الإلكتروني، كما عقدت عددًا من الدورات التدريبية المتخصّصة في المجال لتدريب المعلّمين بالدول العربية على استخدام الأدواتِ والمنصّاتِ التعليميةِ المتاحة من خلال هذه المبادرة والتمكّنِ من أساليبِ التعلّم الإلكتروني وإعدادِ وإتاحةِ المحتوياتِ التعليمية الرقمية؛ وبعونٍ وتوفيقٍ من الله نجحنا في تفعيل هذه التجربةِ بدولة جزر القمر المتحدة ونحن حاليا بصدد الشروع في استكمال آخرِ الخطوات العملية لتفعيلها لفائدة جمهورية جيبوتي.

في ظلّ الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولُ العربية، جراء تفشي وباء كوفيد-19، سعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أيضًا إلى إطلاق مبادرة للتضامن المجتمعي تتمثل في "منصّة إلكترونية للتعاون المجتمعي" www.solidarity.alecso.org تهدف إلى تيسير تقديم المساعدات من المانحين إلى المحتاجين عبر تشبيك مكوناتِ المجتمع المدني ومؤسساتِه، ممّا من شأنه أن يُعاضِدَ ويدعّمَ مجهوداتِ المجتمع المدني لمجابهة الفقر وتفشي تداعياتِه الاجتماعية ويرسّخَ قيَم التعاونِ والتكافلِ والتضامن.

وإيمانًا من الألكسو بضرورة تعزيز العمل العربي المشترك مع كافة الأجهزة والمؤسسات المعنية بهذا المجال للتكاتف والتصدّي للتداعيات الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ الناجمةِ عن هذه الأزمةِ الصحّية، فقد أعلنت يوم 15 مايو 2020 عن إطلاق مبادرة التضامن المجتمعي على مستوى الجمهورية التونسية، www.solidarity.alecso.org/jesr تحت شعار "جسر المحبّة"، بالشراكة مع وزارة حقوق الانسان والعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، وبتعاون مشكور من

المنظماتِ ومؤسساتِ المجتمع المدني المساهمة: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية، والغرفة الفَتِيَّه الاقتصادية التونسية، والهلال الأحمر التونسي، والمنظمة الوطنية للطفولة التونسية– المصائف والجولات، وجمعية لمّ الشمل، وذلك بغرض جمعِ التبرّعات-بشتى أنواعها إلى غاية يوم 30 مايو 2020، عن طريق تشبيك مكوناتِ المجتمع المدني ومؤسساتِه، وتمكينِ الجمعياتِ الناشطةِ في المجال من أدواتٍ للتصرّف والتحكّمِ في المساعدات ومتابعتِها وضمانِ توجيهها إلى مستحقيها.

أ.د. أحمد التليلي– معهد التعلم الذكي ببكين

وصل عدد المنقطعين عن الدراسة في الصين خلال جائحة كورونا قرابة إلى 300 مليون طالب وفي هذا السياق تم اتخاذ جملة من الإجراءات التي يمكن اعتمادها في عالمنا العربي وهي:

التعلم المرن: تطبيق التعلم المرن وهو مجموعة من المناهج والأنظمة التعليمية التي توفر للطالب خيارات متعددة، يمكن تطويعها لتتوافق مع حاجياتهم مثل وقت التعلم و كيفية التعلم . في هذا السياق وجب توفير المكونات الأساسية لتطبيق التعلم المرن:

- بنية تحتية قوية للاتصالات : يعد ضمان بنية تحتية أمراً بالغ الأهمية لدعم تجربة التعلم السلس عبر الإنترنت دون انقطاع ويشمل:

(أ) توفير تعليم متزامن عبر الإنترنت باستخدام مؤتمرات الفيديو.

(ب) استخدام(مشاهدة ، تنزيل ، تحميل) موارد تعليمية تفاعلية (مقاطع فيديو ، ألعاب ، إلخ).

(ج) التعاون عبر المنصات الاجتماعية وفي هذا السياق، وجب التعاون بين جميع المدارس والمؤسسات التعليمية مع شركات الأنترنت لتحسين جودة الخادم وزيادة سرعة تدفق الأنترنت.

- استخدام أدوات تعلم سهلة :يعد استخدام أدوات التعلم السهلة مفيدًا للمتعلمين في العثور على المعلومات ومعالجتها ، وبناء المعرفة ، والتعاون مع الأقران .من الضروري أيضًا أن يتجنب المدرسون إثقال كاهل المتعلمين وأولياء الأمور من خلال مطالبتهم باستخدام الكثير من التطبيقات أو الأنظمة الأساسية.

- توفير مصادر التعلم الرقمي المناسبة : توفير موارد تعليمية رقمية تفاعلية مناسبة ، مثل دروس الفيديو عبر الإنترنت والكتب الإلكترونية والمحاكاة والرسوم المتحركة والاختبارات والألعاب .يجب أن تشمل معايير اختيار مصادر التعلم الرقمية الترخيص والدقة والتفاعل وسهولة ملاءمة المحتوى .في هذا السياق ، يمكن للحكومة تطوير منصة وطنية مع خبرائها ونشر موارد تعليمية عالية الجودة يمكن للجميع الوصول إليها واستخدامها في التعليم.
- تطبيق طرق التعلم الفعال :تعزيز المنظمات التعليمية البناءة من خلال اعتماد مجموعة من إستراتيجيات التدريس ، مثل دراسات الحالة ، والنقاش المفتوح والمناقشات ، والاكتشاف بقيادة المتعلمين ، والتعلم التجريبي، إلخ.
- التعاون الوثيق بين الحكومات والمؤسسات والمدارس : تمتين الشراكة بين الحكومات والمؤسسات والمدارس .يجب على الحكومة أيضًا التنسيق ما بين المؤسسات والمدارس ومعاهد البحث والأسر لبناء منصات اتصال سلسة لتبادل الإشعارات العاجلة والحفاظ على سلامة الجميع.

التعليم المفتوح:

تم استخدام التعليم المفتوح خلال جائحة كورونا لتوفير تعليم حيني ومجاني لكافة المتعلمين .وفي هذا السياق نقدم بعض التوصيات:

- التعاون مع دور النشر : يجب التعاون مع دور النشر لتوفير جميع المحتويات التعليمية إلكترونيا لكافة المتعلمين بالمجان. هذا من شأنه تعزيز الوصول للمحتوى التعليمي.
- بالإضافة إلى الإنترنت ، يجب توفير طرق أخرى للوصول إلى محتويات التعلم :قد لا يكون لدى بعض الأشخاص ا إمكانية الوصول إلى الإنترنت ، لذلك يجب استخدام طرق أخرى ، مثل استخدام التلفزيون أو الراديو .كما يمكن للحكومة توفير أجهزة لوحية ذكية تحتوي على جميع المواد التعليمية للأسر الفقيرة حتى يتمكن أطفالهم من مواصلة التعلم.

أ.مهرة هلال المطيوعي – مدير المركز الإقليمي للتخطيط التربوي/دولة الإمارات العربية المتحدة

أشارت د.مهرة المطيوعي إلى أن جائحة كورونا قد أثرت على كلّ المجالات ومنها التعليم وسيستمرّ تأثيرها على مدى السنوات القادمة. كما أشارت إلى أن استمرارية التعليم تتناسب طردياً مع جاهزية الدول للأزمات، واعتبرت أن التمويل هو أحد أهمّ عوامل جاهزية الدول، ونظراً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية بين الدول فإنّ الجائحة ستزيد من الفجوة بينها. وقد استعرضت استجابة الدول المختلفة للجائحة وفي مقدّمتها جمهورية الصين الشعبية التي عنونت تجربتها ب:"التنسيق والجاهزية" ثمّ تجربة الإمارات العربية المتحدّة التي تمكّنت من استكمال العام الدراسي كما هو مخطّط له دون أيّ تأخير والتي كانت تجربتها تحت عنوان "الاستعداد للمستقبل قبل الوصول إليه" ولعلّ أبرز العوامل المساهمة في نجاح التجربة الإماراتية هو برنامج التعلّم الذكيّ الذي أطلقه سموّ الشيخ محمد بن راشد عام ٢٠١٢، وتلتها جورجيا ذات التجربة الفريدة تحت عنوان "تنويع استراتيجيات الوصول"، وأخيراً كندا التي خفّفت من وطأة الجائحة بشكل كبير تحت عنوان "اللامركزية في التطبيق". وقد اعتبرت الجائحة فرصة حقيقية للتغيير والتطوير، حيث إنّها كشفت للمؤسّسات نقاط قوّتها وضعفها حتّى تبدأ بعملية المعالجة.

ولضمان نجاح التجربة التعليمية في ظلّ الأزمات يوصى ب:

- التنسيق الوطني بين جميع الجهات والقطاعات.
- أن تكون البنية التحتية مطورة.
- عقد الشراكات الإستراتيجية بين القطاعين الخاص والعام.
- توفير مصادر التعلم الرقمي للطلبة.
- توفير الدعم لأولياء الأمور.
- دعم المعلّمين على الأصعدة المهنية والنفسية والاجتماعية.

الجلسة الثانية: الجودة في التعليم والتعلّم عن بُعد

الملخص

رئيس الجلسة والمتحدث الأول أ.د. فايز الظفيري من جامعة الكويت. والمتحدثان أ.د. عبد الرحمن المديريس المدير العام لمركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم، ود. بيير جدعون مدير الجامعة الكندية بالجمهورية اللبنانية. وقد استعرض المتحدثون مفهوم الجودة وكيفية ضمانها خلال الأزمات وتوفير تعليم ذو جودة عالية في ظل الأزمة الراهنة وقد كان للمتحدثين بعض التوصيات منها:

- الجاهزية للأزمات لضمان جودة التعليم، حيث أنه بلا جاهزية لا توجد جودة للتعليم.
- وجود فريق عمل يعمل مع فريق ضمان الجودة للعمل على المحتوى العلمي.
- التركيز على الطالب وإشراكه في العملية التعليمية.
- الاهتمام بنظرية المعرفة البنيانية الذاتية للمتعلم.
- الانتقال في استخدام اللقاء الإلكتروني التشاركي الاجتماعي بمساعدة المتعلم.

المداخلات

أ.د. فايز الظفيري- جامعة الكويت

أفاد الاستاذ الدكتور فايز الظفيري أن الجائحة قد كشفت عن خوفٍ يعتري المؤسسات التعليمية ألا وهو الخوف من التغيير. وقد كشفت الجائحة أن المؤسسات التعليمية تعاني من تطور غير مكتمل البنيان ولا يواكب مستجدات العصر. وعليه كان للجائحة الدور في تغيير وضع المؤسسات التعليمية الذي أجبر المؤسسات على اعتماد نظام التعليم عن بعد. وأضاف أن الجائحة قد أجبرت الأنظمة التعليمية على الاعتماد على التكنولوجيا المتوفرة ولكنه لا يعتبر تغيراً جذرياً لمفهوم التعليم، وذلك بسبب ارتضاء الصورة النمطية للتعليم بغض الطرف عن الجائحة ومستجداتها. ومن جهته أكد أن دور المؤسسات التعليمية هو التفاعل الاجتماعي والبعد عن الأسلوب التلقيني. وأضاف أن من الضروري تنمية مهارات التعلم الذاتي الذي يحتاج إلى الوعي التربوي والتقني والتقبل الفردي والمجتمعي والجاهزية التقنية والبشرية والانخراط عن طريق الوصول والإتاحة والتشاركية عن طريق التفاعل والاندماج. ومن جهته أكد أنه يجب التركيز على التربية الرقمية خاصةً وأن الجيل الحالي وجيل المستقبل يختلفان عن الجيل السابق من ناحية الاعتماد على التكنولوجيا وعليه يجب أن يواكب التعليم متطلبات الجيل.

ومن جهته أوصى بضرورة:

- الاهتمام بالتعلم الذاتي للفرد.
- الاهتمام بنظرية المعرفة البنيانية الذاتية للمتعلم.
- الانتقال في استخدام اللقاء الالكتروني التشاركي الاجتماعي بمساعدة المتعلم على الاعتبار بذاته من خلال الانفتاح التشاركي.

- التركيز على التربية الرقمية للطلبة.

د. عبدالرحمن بن إبراهيم المديرس _ مدير عام مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم

هدفت المداخلة إلى تسليط الضوء على أهمية جودة التعليم والتعلم وتحقيقها في ظل جائحة كورونا كونها شرطاً أساسياً لنجاح العمليات التعليمية والتدريبية في تحقيق نواتج تعلم المتعلمين والإسهام في تحقيق مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG4)، من خلال: جودة التعليم والتعلم وخفض تداعيات جائحة كورونا على جودة التعليم والتعلم ووعود وحدود التعليم عن بعد.

استهل د. المديريس مداخلته بما واجهته أنظمة التعليم في العديد من دول العالم من تحديات وتداعيات غير مسبوقة على التعليم بسبب ما فرضته جائحة كورونا، وقد تمثلت بإغلاق مفاجئ للمدارس والجامعات وما سببه هذا الإغلاق من قلق حول فرص التعليم و التعلم الضائعة وآثار ذلك على جودة التعليم والتعلم المأمولة. وأشار إلى الخيارين الوحيدين أمام الدول والمتمثلين في اختبار قدرتها وجاهزيتها ومرونتها للاستجابة لتلك الأزمات، أو التعليم عن بعد أو ما يعرف بالتعليم الافتراضي لضمان استمرارية التعليم والتعلم. وهذا الأخير أوجد العديد من التحديات التي ينبغي عليها مواجهتها ووضع الحلول الكفيلة لمواجهتها من أجل ضمان جودة التعليم عن بعد.

استعرض المتداخل مقولة ليونارد (1968)،" أن نتعلم يعني أن نتغير، والتعليم هي عملية تغيير المتعلم"، وأشار إلى ضرورة تحديد الهدف/الأهداف لكي نتمكن من إيجاد الحلول المناسبة للكم الهائل من المشكلات التي تواجهها الأنظمة التعليمية بصورة علمية منظمة مما يساعد في الانتقال من حلول آنية سريعة إلى حلول جذرية وقائية. كما أشار إلى أن الاختلاف في وجهات النظر ظاهرة صحية لا تؤدي إلى الخلاف.

تساءل المتداخل عن الحل لهذه المشكلات، الذي لخصه بالجودة والالتزام والعزم والإتقان والحزم، وأن الجودة تبدأ بالفرد وتنتهي به، حيث حدد جودة التعليم بكونها تجعل التعليم متعة وبهجة وفائدة من خلال الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين جودة المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين.

كما أشار إلى ركائز التعليم وفق مجتمع المعرفة وهي: تعلم كيف تتعلم، وتعلم لتعمل، وتعلم لتعيش بإيجابية مع الآخرين، وتعلم لتكون. وأطر هذه الركائز ضمن المعارف المتجددة، المهارات المتجددة، والقيم والاتجاهات المتجددة التي تنبثق من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

وقد لفت المتداخل النظر إلى أن جائحة كورونا قد ساهمت في تحويل المحنة إلى منحة، فقد تمت الاستجابة السريعة للعديد من نظم التعليم في العالم من خلال إعادة التفكير المستمر بفلسفة ومناهج التعليم، لخفض التداعيات السلبية على نواتج تعلم الطلبة، من خلال استخدام التعليم عن بعد من خلال الإنترنت أو التعليم المزدوج، كبديل للتعليم التقليدي الذي يتم داخل الفصول الدراسية. وأشار إلى العديد من وعود التعليم والتعلم عن بعد والتي من أهمها: خفض التكلفة على نظم التعليم والتواصل بين مجتمعات تعلم متنوعة في سياق بيئات تعلم متنوعة الثقافات وسهولة الوصول للمعرفة ومستجداتها وتحول دور المعلم إلى ميسر ووسيط ومحفز للتعلم، ودور المتعلم إلى قائد لعملية التعلم.

كما أشار المتداخل إلى مجموعة من فجوات تحقيق الجودة في التعليم والتعلم وهي: فجوة معرفة وفجوة مهارة وفجوة اتصال وفجوة قدرات وفجوة أولويات وأخيرا فجوة حوافز وتضارب مصالح.

واختتم المتداخل بمجموعة من التوصيات هي:

- ترسيخ ثقافة الجودة الشخصية للتعلم.
- دعم وتدريب المعلمين والمتعلمين بالمهارات والتقنيات اللازمة.
- تسريع مبادرات التحول الرقمي وتحسين البنية الرقمية للدول.
- العمل على خلق منظومة مترابطة للتعليم عن بعد.
- الاستفادة من منصات التعلم الإلكترونية التفاعلية.
- العمل على إنشاء مدن ومجتمعات تعلم افتراضية.
- تبني التعليم المدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

د. بيير جدعون – الجامعة الكندية-لبنان

أشار الدكتور بيير جدعون إلى مراحل تطوير التعليم وتحديثه التي كانت منقسمة إلى التعليم التقليدي وبداية إسداء برنامج تعليمي نظامي (عالمياً) وفق طرائق غير تقليدية، كما يأتي:

الجيل الأول : التعليم بالمراسلة يتحدى جغرافيا المدرسة (بعد المتعلم عن المعلم).

الجيل الثاني : التعليم بواسطة البث المرئي والمسموع (البث باتجاه واحد).

الجيل الثالث : من التعليم المتعدد الوسائط إلى الشبكات ما قبل الإنترنت.

الجيل الرابع : عصر التحول الرقمي : التعليم والتعلم عبر الإنترنت (التفاعل عبر الاتجاهين وتسهيل التعلم المرن).

وقد أشار إلى أن الطرق غير التقليدية هي الأفضل من ناحية الجودة خلال الأزمات والكوارث نظراً لأن التعليم التقليدي لم يتمكن من ضمان استمراره في ظل الجائحة، وقد أشاد بالجامعة العربية المفتوحة على اعتبارها أقل المؤسسات التعليمية تأثراً بالجائحة. وقد أفاد أن التسمية الصحيحة لنمط التعليم هي التعليم المتباعد وليس التعليم عن بعد.

وقد ذكر أن الجودة تتمحور بشكل عام على: الفلسفة العامة للمؤسسة، والمنتجات، والخدمات، وعمليات الدعم (جودة منظومة التوصيل، والإجراءات، وغيرها). وقد أضاف أن المؤسسات التعليمية في ظل التعليم عن طريق الإنترنت في شتى البلدان وفي لبنان بالتحديد تعاني الكثير من المشاكل ومنها:

- دعم الصورة السلبية لمفهوم التعليم عن بعد.
- عدم الجاهزية الرقمية وعدم الجاهزية التربوية.

- عدم جاهزية ضمان الجودة.
- وعدم الاهتمام بالبعدين الاجتماعي والنفسي والعاطفي بشكل جدي وقد فرضهما فيروس كورونا الجديد وبالأخص الدعم العاطفي.

وللتخفيف من وطأة هذه المشكلات فقد أشار الدكتور بيير جدعون إلى أن الحل يكمن في إنشاء مراكز التجديد التربوي التي ستسهم في تطوير وتحسين الجودة في مؤسسة التعليم العالي لما تقدمه من قدرة تخصصية في كل ما يحتاجه ضمان جودة التعليم والتعلم وفق طرائق غير تقليدية، وبالأخص وقت الطوارئ والأزمات والذي يعتمد على شبكة رقمية وتربوية واجتماعية تؤمن ضمان الجودة وتدعم التطور النفسي والعاطفي.

ولضمان جودة التعليم فقد أوصى ب:

- الجاهزية للأزمات لضمان جودة التعليم، حيث أنه بلا جاهزية لا توجد جودة للتعليم.
- وجود فريق عمل يعمل مع فريق ضمان الجودة للعمل على المحتوى العلمي وهذا الفريق عبارة عن المهندس التربوي للمحتوى العلمي.
- التركيز على الطالب وإشراكه في العملية التعليمية.
- القبول على الصعيد الإستراتيجي في كل مؤسسة تعليمية بإنشاء مركز تجدد تربوي يحضر للجاهزية المطلوبة لمواكبة التحول الرقمي والتعطيل القسري بسبب الكوارث والأزمات.
- التركيز على مؤشرات قياس التعليم المركز على الطالب وتجربته.
- مواكبة تحصيل كل طالب بمفرده وتقييم مكتسباته الشخصية عن طريق الأنظمة الموجودة لمراقبة وترشيد الأداء بهدف تحسين الجودة.
- تأجيل الامتحانات النهائية في ظل الإقفال الكامل وعدم الجاهزية الرقمية والتربوية وضمان الجودة.
- تشريع إسداء برنامج تعليمي نظامي وفق طرائق غير تقليدية وبالأخص حيث أثبت فيروس الكورونا الجديد أنه باستطاعة عدة مهن العمل عبر الإنترنت وهذا ما يسهم في تطوير علاقة الجامعة أو المؤسسة التربوية مع مؤسسات المجتمع.

الجلسة الثالثة: التقييم في التعليم والتعلّم عن بُعد

الملخص

رئيس الجلسة والمتحدث الأول أ.د. محمد الطوالبة عميد كلية البرامج الأكاديمية في التربية والدراسات العامة في الجامعة العربية المفتوحة. وكان المتحدثون د. تيسير الخزاعلة من جامعة الخليج العربي في البحرين، وأ.د. ليليا الشنيتي من جامعة سوسة، ود. نجوى غريس من جامعة تونس الافتراضية. وقد تطرق المتحدثون إلى أساليب التقييم المختلفة والتقييم الفعال وأدوار الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بهذه العملية وقد خرجوا ببعض التوصيات ومن أهمها ما يلي:

- دعم التقييم الإلكتروني من خلال التعلّم التشاركي، والألعاب الجادة، ومنتديات المناقشات.
- عقد المزيد من ورش العمل حول أساليب التقييم غير الاختبارات بغية التوصل إلى أدوات تقييم تضمن تكافؤ الفرص بين الطلبة وتحد من الغش.
- تخصيص درجات للأنشطة الصفية تُطبق من خلال نظام إدارة التعلّم LMS بدلاً من أحد الاختبارات.
- مناقشة الطالب في واجبه و/ أو تخصيص درجات للحضور والمناقشة
- اعتماد نظام التعليم والتعلم الإلكتروني بكافة أركانه او مكوناته بما فيها التقييم وقبوله كنظام تعليمي تعلمي رسمي أصيل وليس خيارا بديلا مؤقتا تلجأ إليه المؤسسات التربوية في وقت الأزمات.
- . التركيز على تقييم أكثر أصالة يستثير المراقي العليا للتفكير ويساهم في تملك فعلي للمهارات المعرفية والشخصية وتطوير أساليب عمل أكثر تفاعلية وتعاونية.
- الاهتمام بتطوير أساليب تقييم مناسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

المداخلات

أ.د. محمد الطوالبة - عميد البرامج الأكاديمية في التربية والدراسات العامة

أشار أ. د. محمد طوالبة إلى أنّ تعليق الدراسة في الجامعات والمدارس والمؤسسات الأخرى، للظروف الاستثنائية المعروفة، قد أنشأ تحدياً كبيراً لإجراء الامتحانات عن بُعد. وأصبح التقييم في التعليم والتعلّم عن بُعد يحظى باهتمام متنام نتيجة الإقبال المتزايد على التعليم الافتراضي في بيئة يتنامى فيها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتساءل في بداية حديثه عن النموذج الأنسب للتقييم في التعليم والتعلّم عن بُعد، وعن ضمانات الإنصاف وتكافؤ الفرص في التقييم الإلكتروني، وصلاحية التقييم عن بُعد لجميع المقررات التطبيقية والعملية، فضلاً عن تقييم أدوات التقييم التي استخدمت في الفصل الثاني 2019- 2020.

وعَرض في مداخلته تجربة عمادة البرامج الأكاديمية في التربية بالجامعة العربية المفتوحة في تقييم أدوات التقييم التي استخدمت في الفصل الثاني 2019-2020. فبعد انتهاء الفصل الدراسي الثاني، قامت العمادة، كما العمادات الأخرى في الجامعة، بتقييم تجربة الجامعة في هذا المجال. وكانت الإجراءات على النحو الآتي:

أولاً. وزعت العمادة على جميع أعضاء هيئة التدريس تعليمات وإرشادات إعداد الاختبارات المنزلية. ومن أهم هذه التعليمات والإرشادات ما يلي: فنظراً للظروف الاستثنائية ومراعاة لمصلحة الطلبة، ارتأت إدارة الجامعة أن يكون الامتحان المنزلي بديلاً عن الامتحان النهائي، والمفروض أن يقيس مخرجات التعلم ذاتها التي يقيسها الامتحان النهائي المعتمد سابقاً لهذا الفصل؛ وتكون الإجابة عن أسئلة الامتحان المنزلي بطريقة تفسيرية نقدية تتطلب مهارات تحليلية وتركيبية وتقييمية تُبرز دور الطالب/ة في الإجابة وتعكس فهمه للموضوع المطروح؛ وستُعرض جميع الإجابات على استخدام برنامج كشف الانتحال Tutnitin.

ثانياً: وزعت العمادة إرشادات للطلبة بخصوص الواجب الدراسي القصير، ومن أهم هذه التعليمات والإرشادات ما يلي: الواجب الدراسي القصير هو أسلوب للتقييم بديل لاختبار منتصف الفصل تمت صياغته بمعايير تقيس مخرجات التعلم

المحددة للاختبارات النصفية ذاتها، وبالتالي فهو يشمل المواضيع التي يغطيها الاختبار النصفي، ويتم تفعيل الواجب الدراسي القصير من قبل الجامعة وفقاً للتاريخ والوقت المحدد في جدول تسليم الواجبات المعلن؛ وأن إجابات الطالب لا تتطلب أي نوع من التوثيق أو ذكر المراجع خلافاً لما هو متبع في الواجب المعتاد، وأن إجاباته ستُعرض على برنامج ال Turnitin لفحص التشابه.

ثالثاً: لتقييم التجربة، قامت العمادة بتوزيع جدول على جميع المدرسين لمقارنة نتائج الفصل الثاني 2019-2020 مع الفصل الثاني 2018-2019 فيما إذا كانت متقاربة أو أعلى أو أقل من حيث المدى والمتوسط الحسابي والمنوال ونسبة النجاح ونسبة الطلبة الحاصلين على تقدير A وتبريرها. بعد تجميع الجداول، قام أربعة من منسقي البرامج في الجامعة بتفريغ البيانات في جدول يبين مجموعة المقررات التي كانت نتائجها متقاربة أو مرتفعة أو منخفضة عن مثيلاتها في الفصل الثاني 2018-2019. وأشارت النتائج أن 36% من المقررات كانت نتائجها منخفضة، و 42% من المقررات كانت نتائجها متقاربة ، و22 % منها كانت منخفضة.

رابعاً-أ: تفسير ومبررات نتائج مقررات المجموعة الأولى

عند مناقشة هذه النتائج يلحظ أن مبررات مدرسي المقررات التي كانت فيها النتائج أعلى تمحورت حول خبرة الطلبة وقدرتهم على التعامل مع أسئلة الاختبار البيتي التي تقيس مستويات التفكير العلي. أما بالنسبة لمبررات مدرسي المقررات التي كانت فيها النتائج متقاربة فقد كانت أنّ طبيعة الواجبات والامتحانات التي أعطيت للطلبة تقيس مستويات عقلية عليا، وبالتالي ميزت بين الطلبة، خاصة أنّ الفترة المتاحة للطلبة للإجابة كانت كافية.

أمّا بالنسبة لمبررات مدرسي المقررات التي كانت فيها النتائج منخفضة فقد كانت تدور حول عدم اعتياد الطلبة على نمط الاختبار المنزلي، وإلى استخدام برنامج ال Turnitin الذي حرم الطلبة من نسبة معينة من الدرجات تبعاً لنسبة التشابه، وقد يكون ارتفاع مستوى الأسئلة بهذه المقررات أحد الأسباب أيضًا.

رابعاً -ب. تفسير ومبررات نتائج مقررات المجموعة الثانية

عند مناقشة هذه النتائج، نلاحظ أن مبررات مدرسي المقررات التي كانت فيها النتائج أعلى تمحورت حول أنه تم الاعتماد بشكل أساسي في تقييم أداء الطلاب على الواجبات فقط دون اختبار نهائي وذلك في فرع سلطنة عمان. أما بالنسبة لمبررات مدرسي المقررات التي كانت فيها النتائج متقاربة فقد كان المبرر الرئيسي هو مستوى التنسيق والتشاور بين مدرسي المقرر سواء في الفصل الدراسي الثاني 2019/ 2020 أو في الفصول الدراسية السابقة. أمّا بالنسبة لمبررات مدرسي المقررات التي

كانت فيها النتائج منخفضة فقد كانت تدور حول ضعف إمكانيات الاتصال بشبكة الإنترنت عند العديد من الطلاب وإلى التشديد في استخدام تطبيق Turnitin الذي ساهم في خصم العديد من الدرجات لعديد من الطلاب.

التوصيات:

- تخصيص درجات للأنشطة الصفية تُطبق من خلال نظام إدارة التعلّم LMS.
- مناقشة الطالب في واجبه.
- عقد المزيد من ورش العمل حول أساليب التقييم المختلفة.
- الاستمرار في مناقشة المواضيع المتعلقة بالتقييم عن بُعد في اجتماعات الأقسام الأكاديمية والعمادة بغية التوصل إلى أدوات تقييم تضمن تكافؤ الفرص بين الطلبة وتحد من الغش.

د. تيسير الخزاعلة - جامعة الخليج العربي في البحرين

أشار د. الخزاعلة إلى أن التقييم في التعليم والتعلم عن بُعد كأحد المكونات أو العناصر الأساسية للمنظومة التعليمية كان وما يزال موضوعا شائكا ترتبط به الكثير من المسائل. وكما هو معلوم لدى جميع المهتمين بالشأن التربوي أو القائمين على تربية النشء وتعليمه فأن التقييم في التعليم التقليدي ليس بالأمر السهل؛ إذ يتوجب إدراك لماذا نُقيِّم، وماذا نُقيِّم، ومتى نُقيِّم، وكيف نُقيِّم، وكيف نستطيع التأكد أن التقييم كان عادلا(منصفا)، صادقا، ثابتا، وموضوعيا غير متحيِّز.

وحتى يكون التقييم وأدواته عادلة وصادقة وموضوعية في قياس نتاجات التعلُّم والحكم بالتالي على التغيُّر في سلوك المتعلمين الذي يُفترض ان يكون إيجابيا، لا بد من إعداد/بناء أدوات التقييم بشكل جيد، ثم إدارة تلك الأدوات (الاختبارات) بشكل جيد.

مرة أخرى إن التقييم في التعليم التقليدي أمر صعب، ويزداد صعوبة أو تعقيدا في التعليم والتعلُّم عن بُعد ويتطلب أوقاتا وجهودا إضافية لبنائه ثم تنفيذه وإدارته او الإشراف عليه. فإدارة الاختبارات في التعليم التقليدي إدارة بشرية/إنسانية، أما في التعليم والتعلُّم عن بُعد فهي آلية. ومع أن تنفيذ وإدارة الاختبارات الآلية ممكنة إلا أنها تواجه العديد من التحديات والصعوبات التي من أبرزها ضعف الخبرات التقنية لدى أحد أطراف العملية التعليمية ومشاكل الاتصال والوصول إلى الإنترنت بسرعة وعدم انقطاع الاتصال في أثناء تنفيذ الاختبار. المسألة هنا تتعلق بالثقة في الإنسان الذي إذا أُحسِن اختياره يُعد الاختبار ويشرف عليه أو يديره دون مشاكل أو عقبات، مقابل الثقة بالآلة التي ربما لا يُوثق بها دائما، فقد لا يمكن الوثوق في التكنولوجيا دائما في أي وقت كما أنه قد لا يتمكن الشخص من التحكم في التكنولوجيا في أي وقت.

إذن سواء أكان التقييم في التعليم التقليدي أو في التعليم والتعلم عن بُعد، فإن التقييم يبقى أحد أهم الإشكالات التي تتطلب تفكيراً جدياً ومستحدثاً في طريقة تقديمه. وبناء على التقييم وتحليل نتائجه يتم الحكم إلى درجة كبيرة على التعلُّم ويتم تحديد نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وتعزيزها لدى المتعلم، أو الثغرات التي قد تُوجد في مكونات المنظومة التعليمية ومعالجتها.

وبعد هذه المقدمة، فالأسئلة التي تطرح نفسها في هذا السياق هي:

هل يُمكن تقييم أداء المتعلمين في التعليم والتعلُّم عن بُعد في جميع المراحل الدراسية؟

بناءً على نتائج دراسات وأبحاث وتجارب عديدة عربية وأجنبية يُمكن تقييم أداء المتعلمين في برامج التعليم والتعلُّم عن بُعد على مستوى التعليم المدرسي والجامعي. وبطبيعة الحال، قد تُستثنى الاختبارات ذات الصبغة العملية/التطبيقية كما في الطب مثلا.

هل تتوافر برامج أو أدوات أو تطبيقات يُمكن توظيفها بشكل فعَّال في تنفيذ اختبارات التعليم والتعلُّم عن بُعد، وتُسهم في إدارته وضبطه؟

نعم هناك العديد من البرامج أو التطبيقات التي يُمكن توظيفها في الاختبارات الإلكترونية عن بُعد من خلال الإنترنت حسب الغرض من الاختبار مثل برامج: Exam Soft, Google Forms, Kahoot, and Slido

هل يصلح التقييم الإلكتروني عبر الإنترنت لقياس النتاجات التعلُّمية في جميع المجالات؟

ماذا عن قياس الجوانب العملية/التطبيقية كما في الرياضة والطب مثلا. إلى أي مدى يصلح التقييم الإلكتروني في برامج التعليم والتعلُّم عن بُعد لقياس الجوانب العملية/التطبيقية؟

إلى أي مدى يُمكن القول إن نتائج تقييم المتعلمين في التعليم والتعلُّم عن بُعد عادلة (منصفة)؟

إلى أي مدى يُمكن القول إن التقييم في التعليم والتعلُّم عن بُعد آمن في البيئة الافتراضية؟

مسألة مهمة مرتبطة في التعليم والتعلُّم عن بُعد بعامة وفي التقييم في برامج التعليم والتعلُّم بخاصة تتمثَّل في أن ما نحتاجه هو بنية تحتية قوية وخبرات فنية تقنية عالية وتدريب مستمر على كل ما هو جديد أو مُستحدث من برامج وتطبيقات في عالم التكنولوجيا سريع التغيُّر. وأهم من ذلك كله، ما نحتاجه هو معلم متمكن متفانٍ لديه الوقت الكافي والدافعية العالية والرغبة الأكيدة لبناء اختباراته الإلكترونية بشكل يضمن أن تكون صادقة وعادلة وقائمة على معايير تقييم واضحة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التحضير للتعليم عن بُعد بما في ذلك إعداد اختباراته المتنوعة وتصحيحها يحتاج وقتا كبيرا وبخاصة إذا كانت اختبارات مقالية، مشاريع، أو ملفات إنجاز تحتوي أعمالا كتابية يحتاج المعلم أو عضو هيئة التدريس إلى استخدام برنامج Tutnitin للتحقُّق منها.

مسألة أخرى تناولها الكثيرون أودُّ التأكيد عليها ونحن في سياق الحديث عن تقييم/تقويم التعليم تتمثَّل في إعادة النظر في فلسفة التقويم أو تغييرها من التقويم التقليدي إلى التقويم الحديث. فمحور فلسفة التقويم في التعليم التقليدي يتمثَّل في مساعدة المتعلمين في الوصول إلى حد التمكُّن من المعلومات والمعارف المكتسبة وتوظيفها في مواقف حياتية مشابهة لتلك التي يتم تعلُّمها داخل الغرف الصفية، ثم ترتيب المتعلمين في نهاية العام أو الفصل الدراسي من الأول إلى الأخير. وفقاً

للتقويم الحديث فإن الغرض من التقويم ينبغي أن يُركِّز على قياس القدرات الإبداعية لدى المتعلمين وليس معرفة مدى اكتسابهم للمعلومات والمعارف، ثم ترتيبهم بنهاية العام حسب مجاميع درجاتهم في الاختبارات التي خضعوا لها خلال العام أو الفصل الدراسي. والتعلُّم الإلكتروني بتقديري بيئة تعليمية تعلُّمية خصبة لمتعلمي اليوم لإبراز إبداعاتهم وتقييمهم بناء عليها؛ إذ إن لكل متعلم ميوله واهتماماته ومجاله الذي يُمكن أن يُبدع فيه فيصبح مبدعا أو في طريق الإبداع بدلا من يُسمى الطالب الأول في الصف/الشعبة أو الطالب ما قبل الأخير أو الأخير وهكذا في الترتيب.

أخيراً وليس آخراً، قد يتولد لدى البعض هاجس الخوف من الاختبارات في التعليم والتعلّم عن بُعد لأن المعلمين أو أعضاء هيئة التدريس لا يستطيعون مراقبة الطلبة، أو أن المتعلمين قد يحصلون على مساعدة من مصادر خارجية كأفراد أسرته أو أصدقائه أو مُدرِّسيه الخصوصي في إجابة أسئلة الاختبارات.

ما أود الإشارة إليه في هذا السياق أن هناك طرقا عديدة لمكافحة الغش في الاختبارات مثل وضع أسئلة تتناول مستويات تفكير عليا تعكس قدرة المتعلم على الفهم العميق والتحليل والتقويم والإبداع ومثل تخصيص وقت محدد لإجابة أسئلة الاختبار بحيث لا يضيع وقته في انتظار الإجابات من مصادر خارجية. وفي هذا السياق، أُشير إلى أن الغش أو عدم الغش في الاختبارات سواء أكان في التعليم التقليدي او الإلكتروني في برامج التعليم والتعلُّم عن بُعد مرتبط بوجود ثقافة الثقة أو بالتحديد قيمة الأمانة التي هي في صلب ديننا الحنيف.

التوصيات:

- اعتماد نظام التعليم والتعلم الإلكتروني بكافة أركانه أو مكوناته بما فيها التقييم وقبوله كنظام تعليمي تعلمي رسمي أصيل لا أن يكون خياراً بديلاً مؤقتاً تلجأ إليه المؤسسات التربوية في وقت الأزمات.
- إعادة النظر في فلسفة التقويم التقليدية بهدف تغييرها من التقويم الذي يؤكد على ترتيب المتعلمين حسب مجاميع درجاتهم في الاختبارات الفصلية أو النهائية إلى التقويم الحديث الذي يؤكد على إبراز الطاقات الإبداعية لدى المتعلمين وتقييمهم بناء عليها.
- إعادة ترتيب أولويات النظام التربوي بجميع مراحله فيما يتعلق بالتعليم والتعلم الإلكتروني والعمل على تحقيق رؤية طويلة المدى لتأصيله بكافة مكوناته بما فيها إعادة التفكير في أساليب التقييم عن بعد والتنويع فيها.

أ.د. ليليا الشنيتي - جامعة سوسة

أشارت الدكتورة ليليا الشنيتي إلى عملية التقييم التي قد تمت بشكل حضوري نظراً لأن الجائحة قد اعتمدت التعليم عن بعد ولكن الأمر يختلف بالنسبة للتقييم، وأضافت أن العوامل المؤثرة على التقييم هي المحتوى والتواصل والإنتاج المستمر للمحتوى. وقد ذكرت أن التقييم الحديث يختلف عن التقييم التلقيني حيث إن الطالب يتلقى المعلومة ويتم اختبار مدى تلقنه لها وذلك يحدث في التقييم التلقيني، بينما يكون المتعلم أكثر نشاطاً ومنجزاً لمهام أكثر من المهام المطلوبة منه وذلك يحصل في التقييم الحديث. وقد استعرضت مفهوم التقييم المدمج الذي لم يعد مقتصراً على وقتٍ أو مكانٍ أو مسارٍ أو وتيرةٍ معينة بل بطريقة تجعل التقييم يتماشى مع الطلبة واحتياجاتهم.

ولتقييم العمل بفعالية يجب أن:

- يكون التقييم موثوقاً به مع إعطاء تقييم تراكمي وخال من الأخطاء.
- تقييم الطالب مقابل بعض المعايير المفصلة بوضوح والتي يجب أن تكون ذات صلة بالمنهاج وذات صلة بالطالب.
- يجب أن تكون العملية المستخدمة شفافة للطالب والمشرفين ويجب تطبيقها بشكل منصف على كل طالب.
- يجب أن يثق الطلاب وغيرهم في نظام التقييم.

وقد أشارت إلى أن نظام التقييم يواجه العديد من التحديات ومنها تنوع أدوات الويب وصعوبة البحث عن المعلومات واختيارها والإسناد الديناميكي للموارد وإمكانية التشغيل البيني للموارد. وقد أشرفت د.ليليا على عملية التقييم في أكثر من مؤسسة ومنها تم اختبار نظام أن يقيم الطلاب طلاباً آخرين وقد نتج عن ذلك أن طريقة التقييم تلك قد ساعدت الطلبة على التطوير من أنفسهم على الصعيد التعليمي. وقد تم اختبار بيئة تعليمية ترتكز على الألعاب لمساعدة طلبة الثانوية العامة على تقرير مسار دراستهم الجامعية.

التوصيات:

- ضرورة العمل على دعم التقييم المدمج والتقييم التحليلي.
- ضرورة العمل على دعم التقييم للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضرورة العمل على دعم التقييم الإلكتروني في التعليم التشاركي، الألعاب الجادة ، منتديات المناقشات.
- الابتكار التربوي والتقييم.

في مداخلتها نحو إطلاق تقييم نوعي في خدمة التعلم، تناولت هذه المداخلة مسألة التحول المفاجئ نحو التقييم عن بعد، الذي فرضه الحجر الصحي على الهيئات التعليمية في كل المنظومات التعليمية، حيث وجد أغلب المدرسين والطلبة أنفسهم مضطرين إلى خوض ممارسات تعليمية غير مألوفة، كلّ حسب ما توفر له من موارد وما لديه من معرفة مسبقة بالفضاء الرقمي. وقد تطرقت إلى بعض الحلول التي تمّ الالتجاء إليها وما تطرحه من إيجابيات وسلبيات، لتنتهي بعرض حزمة من المبادئ التي تجمع المتخصصون في مجال التقييم على أنها يمكن أن تشكل أسسا قوية للانطلاقة نحو تقييم جامعي أكثر خدمة لجودة التعليمات.

بينما كانت التقييمات التقليدية تقتصر في كثير من الأحيان على الامتحانات وفروض المراقبة، فقد أدت الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة إلى تبنّي مجموعة متنوعة من الممارسات التقييمية باستخدام التكنولوجيا الرقمية في الفصول و/أو عن بعد عبر الإنترنت بطرق متزامنة أو غير متزامنة. وفي سياق إعداد هذه الورقة فإني لم أعثر في على دراسة علمية تخصّ المنطقة العربية، لكن العدد الخاص الذي أصدرته جمعية تطوير منهجية التقييم حول التقييم في زمن الجائحة1 يفيد أنه بسبب عنصر المفاجأة وضغط الزمن لجأ المدرسون إلى تعديلات متفاوتة العمق:

فقد خيّر بعض المدرسين عدم تركيز التقييم على المحتوى الذي لم يتم تقديمه حضورياً، ما لم يتسنَ التحقق من أن جميع الطلبة تمكنوا من تسجيل الدخول والوصول التي تمت عن بعد. البعض عدل ترجيح التقييمات لإعطاء التقييمات النهائية وزناً أقل. وبعضهم الآخر ألغى التقييمات النهائية واكتفى بما تمّ إنجازه قبل قرار الحجر الصحي.

والعديد من المدرسين الذين خططوا لامتحان مكتوب نهائي تحولوا إلى جهاز مماثل على الإنترنت. وقد حوّل البعض كل أو جزء من امتحانهم إلى استبيانات متعددة الخيارات أو إجابات قصيرة. أما المدرسون الذين تفرض طبيعة المادة التي يدرسونها طرح مسائل تتطلب إجابات غير نصية (بما في ذلك الرسوم والحروف الرياضية)، فقد واجهوا قيودًا تكنولوجية كبيرة، حيث لم تكن منصات التعلم متكيفة معها. ونتيجة لذلك، فضل العديد من المدربين طلب أسئلة مكتوبة بخط اليد يتم تسليمها في صناديق الإبداع. كما واجه المدرسون بمختلف تخصصاتهم صعوبات متعلقة بضمان نزاهة الإجابات ومحاصرة عمليات الغش والانتحال.

[1] Évaluer. Journal international de recherche en éducation et formation, Numéro Hors-série, 1, 1-3 http://journal.admee.org/index.php/ejiref/article/view/212/115

وبالنظر لكل ذلك انتهى أحد الباحثين إلى تحذير جدير بالاهتمام مفاده أنه في غياب الحذر، يمكن أن تؤدي حالة الحجر العاجل والقسري التي نمر بها إلى MOOCification أي توسع مبالغ فيه في اعتماد الدروس المفتوحة والمكثفة على الإنترنيت بالمعنى الضيق للمفهوم، مما يؤدي إلى استنفاد المحتوى والتقييمات، وحمولة معرفية زائدة، وأنظمة تفاعلية دون تخصيص، ومدرسين وطلاب "تائهين في الفضاء الواسع" (Sharples, 2019).

مزايا التقييم باستخدام التكنولوجيات الرقمية

- في زمن الجائحة، وجد المدرسون والطلبة أنفسهم مضطرين للتحول نحو التقييم عن بعد، وأغلبهم لأول مرة في حياتهم الدراسية والمهنية، ومما لا شك فيه أن هذا التحول لم يمر دون خلق حالة من التوتر، إلا أنه ساهم في زعزعة التقاليد التقييمية وسارع في إعادة التفكير فيها وإحداث التغييرات مهمة
- وبصفة عامة، وبعيدا عن سياق الحجر الصحي الذي عاشته الدول، تفيد دراسة أجريت في 2020 (Bryant at al.,2020) أن المزايا الموضوعية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في التقييم تتمثل خاصة في كسب الوقت الذي يستغرقه إعداد الدروس وتقييمها، داعين إلى التمييز بين القيمة المضافة على المستوى الإداري (إدارة الوثائق)، التي يمكن ملامستها بسهولة، في مقابل الفوائد المتصلة مباشرة بالتعلم التي تكون أصعب إثباتاً.
- إدماج الأدوات التكنولوجية يسمح بتوفير تغذية راجعة فورية متعددة الوسائط، أكثر ديمومة مما هي عليه في الوضعيات الحضورية (.Ryan et al، 2019). ومن الممكن أيضا جمع بيانات عن جوانب إضافية هامة، مثل مدّة الاستجابة، التي يمكن أيضا تحليلها. كما يمكن مقارنة مستويات الطلاب بسهولة أكثر، وموثوقية أكثر (.Villesèche et al، 2019). ويمكن متابعتها طوليا للوقوف على مدى تطور أداء الطلبة.
- إمكانية تنويع التقييمات واستهداف مهارات مختلفة. ويساعد هذا التعدد في النماذج على تطوير تقييمات أكثر ملاءمة لمختلف المجالات التعلم ولأنواع الطلبة.

حدود التقييم باستخدام التكنولوجيات الرقمية

- غالبا ما توفر البرمجيات التفاعلية تغذية راجعة معدّة مسبقا على أساس أنواع محددة من المدخلات المنتظرة، دون تخصيص على أساس الاحتياجات الفردية

- يتطلب تقييم الطلبة عن بعد لنقل بياناتهم الشخصية رقميا، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مشكل تحويل وجهة هذه البيانات من قبل الشركات.
- بما أن رقمنة نتائج التقييم يجعلها قابلة للتخزين ويمكن الاطلاع عليها على مدى طويل، فهذا يمكن أن يؤدي إلى حصر الطلبة في نماذج جامدة (Lussi Borer - Lawn، 2013)، وبذلك يصبح التقييم هدفاً لمقارنة أداء الطلبة وإصدار أحكام مستدامة أكثر منه وسيلة لتقييم هذا الأداء وبناء أحكام وقتية (Charroud, Dessus, & Osete، 2020)2
- -إن ضمان فعالية البدائل التقييمية تتطلب إيجاد إجراءات عملية لمواجهة عمليات الغش والاحتيال، وهي إجراءات قد لا تكون دون تأثير على العلاقة التربوية.

والخلاصة: لم يكن التحول نحو التقييم عن بعد مدروسا ولا متأنيا، ولا يمكن أن ننفي الصعوبات التي واجهها كل من المدرسين والطلبة على حد السواء... لكن من محاسن هذا التحول أنه خلق حركية فكرية وبحثية غير مسبوقة وعجّل بإحداث تجديدات ربما كانت تتطلب سنوات طويلة لتتحقق.

التوصيات:

- تحويل التهديدات إلى فرص لإرساء تقييم جامعي يتجاوز مجرد تقيم الأداء البسيط من نوع المعارف والمعلومات أو المهام الروتينية.
- التركيز على تقييم أكثر أصالة يستثير المراقي العليا للتفكير ويساهم في تملك فعلي للمهارات المعرفية والشخصية وتطوير أساليب عمل أكثر تفاعلية وتعاونية.
- ضمان انسجام وتوافق تام بين 4 ركائز أساسية: أهداف التعلم، وأساليب التدريس، وأساليب التقييم المتبعة، والأدوات التكنولوجية المستخدمة (الموارد والأدوات والشبكات). وهي كلها خصائص يجمع المختصون على أهميتها للارتقاء بجودة التقييم.

[2] Charroud, C., Dessus, P., & Osete, L. (2020). Confinement et pratiques évaluatives : une MOOCification urgente et forcée. Évaluer. Journal international de recherche en éducation et formation, Numéro Hors-série, 1, 53-58. http://journal.admee.org/index.php/ejiref/article/view/218/121

الجلسة الرابعة: بناء قدرات المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في التعليم والتعلّم عن بُعد

الملخص

رئيس الجلسة والمتحدث الأول أ.د. أبو العلاء حسنين من جامعة القاهرة. وكان المتحدثون أ. د. فواز العبدالله أستاذ تكنولوجيا التعليم في جامعة دمشق، ود. يسرى بوزيد من معهد لاسال الكندي بتونس، ود. محمد نبيل اسريفي من جامعة ابن طفيل في المغرب. وقد تباحث المتحدثون في السبل المؤدية إلى تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس على الرغم من التحول السريع والمفاجئ الذي طرأ على العملية التعليمية والذي أحدث تغيراً كبيراً في العملية التعليمية، وقد خرج المتحدثون بتوصيات ومنها:

- يجب أن يتم دعم الأستاذ في استخدام الأدوات التكنولوجية لضمان استمرار عمليه التعليم.
- يجب دعم الطلاب ذوي الإعاقة عن طريق التكنولوجيا لكي تستمر عملية تعليمهم بسلاسة.
- إشراك الأساتذة في تطوير المنصات التعليمية.
- إعداد دليل منهجي لبناء طرق استخدام تقنيات التعليم عن بعد.
- التحفيز النفسي والاجتماعي والمادي للمعلمين.
- الحفاظ على الطابع العمومي والمجاني للتعليم.

المداخلات

أ.د. أبو العلاء حسنين – جامعة القاهرة

استهل د. حسنين مداخلته باستعراض الآثار الناجمة عن جائحة كورونا على العملية التعليمية، حيث أشار إلى أن الجائحة أجبرت المؤسسات التعليمية على استخدام التكنولوجيا لاستكمال العملية التعليمية خارج أسوارها على الرغم من أنها قد تعد التجربة الأولى لبعض أعضاء هيئة التدريس في استخدام التكنولوجيا في التعليم. وأنها أجبرت المؤسسات التعليمية على تغيير نظرتها للتعليم عن بعد. وأشار إلى أن الجائحة قد دعمت عملية الابتكار في التعليم وذلك لضمان استمرار العملية التعليمية على الرغم من الانقطاع والحجر الصحي المفروض على الأفراد. حيث أشار إلى أنه في مصر على سبيل المثال قد توقفت اللقاءات الصفية الحضورية وقد تم تقييم الطلاب عن طريق التقارير والمشاريع بدلاً من الامتحانات لضمان سير عملية التعليم، وبالنسبة لطلبة للثانوية العامة فإن الحضور كان إلزامياً نظراً لاختلاف هذه المرحلة عن باقي المراحل. وبالنسبة لطلبة المرحلة الجامعية كانت الامتحانات تعقد عن طريق استخدام الأجهزة اللوحية في عمل تقارير تخص المحتوى التعليمي وأشار كذلك إلى ظهور العديد من المشاكل التي تخص الغش والخصوصية وأمن المعلومات والحفاظ على سرية النتائج. وقد أشار إلى أنه من الضروري الاستفادة من التجربة السابقة عن طريق العمل على حل تلك المشاكل. وبالنسبة التعليم الجامعي فقد أظهرت الجامعات عدم الجاهزية للظروف الطارئة وعدم جاهزيتها لاعتماد نظام التعليم عن بعد، وقد كان الأساتذة في بعض الجامعات يستخدمون منصة Cloud لرفع المحتوى التعليمي وبالنسبة للطلبة فإنهم قد قاموا بعمل تقارير تخص المحتوى التعليمي بدلاً من الامتحانات وجرى تقييمهم على هذا الأساس. وكذلك قد أكد الأستاذ الدكتور أبو العلا حسنين أن التعليم عن بعد لا يلغي دور الأستاذ، فوجوده ضروري لإتمام العملية التعليمية.

وقد أوصى بما يأتي:

- دعم الأستاذ في استخدام الأدوات التكنولوجية لضمان استمرار عملية التعليم.
- دعم الطلاب ذوي الإعاقة عن طريق التكنولوجيا لكي تستمر عملية تعليمهم بسلاسة.

د. فواز عبدالله_ كلية التربية جامعة دمشق

تحدث د. فواز في مداخلته حول بناء قدرات المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في التعليم والتعلّم عن بُعد عن التحديات التي تواجه التعليم الطارئ (التعليم عن بعد) المتمثل بالمحتوى التعليمي والجوانب المتعلقة به وجاهزية المعلم وتوفر التكنولوجيا.

وكان التركيز على النموذج المقترح لتدريب المعلمين وأعضاء هيئه التدريس لتطوير مهاراتهم وتجويد أدائهم في مجالات التعليم والتعلم عن بعد لمواجهه الأوضاع الطارئة والأزمات وخطواته المتمثلة في تحديد الأهداف العامة والخاصة للمحتوى التعليمي عن بعد من قبل المعلم أو عضو هيئه التدريس وتحديد حاجات المتعلمين للمحتوى الرقمي وتحليلها و التدريب على إعداد وتصميم المحتوى التعليمي بشكل رقمي من خلال برامج عديده اهمها برنامج الوورد لكتابه النصوص والبوربوينت لتصميم العروض التقديمية وبرنامج سناجيت لتعديل الصور وتسجيل شاشه الحاسوب وبرنامج كماتسا ستوديو لتصميم ومونتاج مقاطع فيديو تعليميه وبرنامج أرتيكوليت ستوري لاين لتصميم الدروس التعليمية الإلكترونية. أشار المتداخل كذلك إلى التدريب على الإستراتيجيات المناسبة لعرض المحتوى التعليمي الرقمي مثل إستراتيجيه التعليم المتمازج والتدريب على برامج تصميم اختبارات إلكترونيه مثل برنامج جوجل لتقييم مستوى الطلبة والتدريب على رفع المحتوى التعليمي على شبكه الإنترنت ومشاركته مع الطلب والتفاعل معهم .

وعرض المتداخل بعض البرامج والتطبيقات الإلكترونية مثل: برنامج زوم الذي يستخدم لتنظيم الاجتماعات واللقاءات التفاعلية بجوده عالية وتطبيق جوجل كلاسروم الذي يتيح إنشاء صفوف دراسية افتراضيه و منصة مودل التي تعد من أفضل بيئات التعلم الإلكتروني. إضافة إلى تطبيق بلاك بورد لتصميم المقررات والاختبارات وتصحيحها إلكترونياً ومنصة أدمودو المنصة الاجتماعية لتبادل للمحتوى التعليمي وتطبيقاته الرقمية ومنصة سكولوجي لإنشاء وإدارة أنظمة التعلم.

واختتم د. فواز مداخلته بعرض مقترحين هما:

- عقد ورشه تدريبيه لأعضاء هيئه التدريس على استخدام أنظمة إدارة التعلم
- توفير مراكز دعم فني تختص بكل ما يتعلق بالحاسوب والإنترنت وأنظمة إدارة التعلم.

د. يسرى بوزيد- معهد لاسال الكندي بتونس

في مداخلتها بعنوان بناء قدرات المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في التعليم والتعلّم عن بُعد استهلت د. يسري المداخلة بالحديث عن أزمة كورونا وما فرضته على المؤسسات التعليمية في معظم دول العالم من أسلوب التعلم عن بعد كخيار لا بديل عنه لضمان استمرار العملية التعليمية حيث يعد هذا التغيير المفاجئ .تجربة جديدة نوعا ما على المدرسين وكذلك الطلبة.

وعرضت في القسم الأول من المداخلة المهارات والكفاءات الأساسية للتدريس عن بعد التي يحتاج المعلمون لتطويرها، في حين سلطت القسم الثاني الضوء على بعض الإستراتيجيات المعتمدة لبناء قدرات هؤلاء المعلمين على رفع مستوى أدائهم وممارستهم التعليمية عن بعد.

ففي موضوع مهارات التدريس عن بعد أشارت المتداخلة إلى أن نجاح أي مجهود للتعليم عن بُعد يقع على كاهل الهيئة التدريسية كونها الموجه الأساسي للعملية التعليمية والمسؤولة عن تحقيق أهداف النظام التربوي والتعليمي المعرفي، لهذا يتعين على المحاضر أو المدرس اكتساب مجموعة من المهارات الأساسية التي تؤهله للقيام بدوره على أكمل وجه. ومن بين هذه المهارات التي أشارت إليها المتداخلة: مهارات التواصل (Communication Skills) ومهارات مرتبطة بالثقافة التكنولوجية (Technological Literacy) ومهارات إدارة الوقت (Time Management Skills) ومهارات التقويم والتقييم (Assessment and evaluation skills) ومهارات التحفيز (Motivation Skills).

كما أشار د. يسري إلى إستراتيجيات بناء وتطوير قدرات المعلمين للتعلم عن بعد التي من بينها نهج الابتكار و (Accredited courses)الدورات المعتمدة و (Localised peer support) نهج دعم النظير المحلي.

واختتم المتداخل مداخلته بعرض مراحل تطوير قدرات المدرسين حسب مستويات حاجتهم حيث أشار إلى أن بعض المؤسسات تعاملت مع تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس من منظور تصميم برامج الدعم التي تتوافق مع احتياجاتهم ومدى جهوزيتهم. تحديدا، بحيث يتم توفير تعريفات واضحة للمهارات التقنية والتربوية للمدرسين .والمحتوى المناسب لكل خطوة نحو تحسين كفاءتهم التقنية والتعليمية.

د. محمد نبيل اسريفي – جامعة ابن طفيل – المغرب

أشار الدكتور محمد نبيل الإسريفي إلى أن الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها من أجل محاربة فايروس كورونا المستجد كانت فجائيةً وقد أدت إلى الاعتماد على نظام التعليم عن بعد لضمان استمرارية العملية التعليمية وقد لوحظ أن أعضاء هيئة التدريس لم يكونوا مستعدين لتطبيق نظام التعليم عن بعد. وقد أشار الدكتور محمد نبيل الإسريفي إلى أنه من الضروري العمل على التكوين الأساسي لأعضاء هيئة التدريس وتمكينهم من استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة وقد نتج عن هذا الاتجاه تغيير وصف وظيفة المعلم حيث إنها لم تعد مقتصرةً على تدريس المحتوى العلمي فحسب، بل أصبحت هذه المهام من ضمن وظيفته وهي: تصميم المحتوى العلمي باستخدام الأدوات التكنولوجية وتسهيل المعرفة، والتقييم والتحفيز للطلبة للعمل بجد، مما ألزم المعلم أن يتملك مهارات تقنية للتعامل مع الوصف الجديد لوظيفته. وكذلك قد تسببت الجائحة بتغيير طبيعة العلاقة بين المعلم والمتعلم، والمتعلم والتكنولوجيا.

ومن جهته فإن الدكتور محمد نبيل الإسريفي قد أكد أنه من الضروري أن يتم العمل بهذه التوصيات:

- العمل على التكوين الأساسي للأساتذة من خلال تدريب الأساتذة بشكل أفضل.
- إعادة النظر في شروط ومدة التكوين للأساتذة.
- تحسين جاذبية التعليم للأساتذة والطلاب.
- تحديث المناهج وإعادة النظر فيها وهندسة التكوينات والنظر لملاءمتها لمستجدات العصر.
- ضرورة إنشاء هيئة المفتشين التربويين في مجال تكوين المعلمين والتعليم عن بعد.
- وضع إستراتيجيات واضحة للتكوين المستمر في مختلف مراحل التعليمية.
- تخصيص مدة سنوية التعليم والتعلم عن بعد وملاءمتها مع مستجدات العصر.
- التطوير والعمل الجماعي فيما يخص المحتوى الرقمي.
- ضرورة تجهيز المؤسسات التعليمية بالبنية التحتية اللازمة.
- إشراك الأساتذة في تطوير المنصات التعليمية.
- إعداد دليل منهجي لبناء طرق استخدام تقنيات التعليم عن بعد.
- التحفيز النفسي والاجتماعي والمادي للمعلمين.
- الحفاظ على الطابع العمومي والمجاني للتعليم.

الجلسة الخامسة: الدروس المستفادة من جائحة كورونا في ظل السياسات الداعمة للتعليم والتعلّم عن بُعد

الملخص

رئيس الجلسة أ.د. محمد الطوالبة . وكان المتحدثون د. علي الحكمي عضو مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة بالمملكة العربية السعودية، ود. سامية الكوكي من جامعة تكنولوجيا المعلومات برأس الخيمة، وأ.د. بدر بن عبدالله الصالح من جامعة الملك سعود، و أ. د. نواف الشطناوي عميد كلية التربية في جامعة اليرموك. وقد تناول المتحدثون الانتقال من النظام التعليمي التقليدي إلى نظام التعليم عن بُعد والجاهزية المطلوبة وطرق الوصول إليها لتحقيق التغيير المرجو لنجاح العملية التعليمية التعلمية. وقد خرج المتحدثون بمجموعة من التوصيات، منها:

- توفير بنية أساسية إلكترونية قوية ملائمة لحسن سير الدروس دون انقطاع.
- ضمان جاهزية الإطار التدريسي لاكتساب المهارات اللازمة لاستعمال منظومة التعليم عن بعد.
- توفير كليات التقنية العليا و بصفة منتظمة دورات تكوينية تندرج في إطار التكوين المستمر لأعضاء هيئة التدريس.
- ضرورة تحديد جاهزية العوامل الحاسمة في تجربة التعليم عن بعد، وهي: المؤسسة وهيئة التدريس والبنية التقنية والمحتوى الرقمي والطالب.
- استخراج نقاط القوة والضعف التي يتم تحديدها من خلال العوامل الحاسمة والعمل على معالجة نقاط الضعف.
- معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة لضمان نجاح تجربة التعليم عن بعد.

المداخلات

أ.د. نواف الشطناوي - عميد كلية التربية في جامعة اليرموك – الأردن

طالت تداعيات ونتائج جائحة كورونا معظم القطاعات في معظم البلدان إن لم تكن جميعها. ومن بين هذه القطاعات قطاع التربية والتعليم العالي. وقد تفاوتت البلدان وفي قدراتها على مواجهة الجائحة مما أدى الى تفاوت في مدى نجاحها أيضا في الحد من آثارها. وقد نجحت كثير من البلدان العربية في توفير التعليم والتعلم عن بعد وإن تفاوتت في معدلات هذا النجاح. وقد جاءت الأزمة مفاجئة للجميع. وقد تمكنت بعض البلدان العربية من تحويل هذه الأزمة إلى فرصة رفعت من قدراتها في مجال التعليم عن بعد، في حين واجه عدد آخر الكثير من التحديات في هذا المجال. ولكن أعطت الأزمة للجميع دروسا يمكن الاستفادة منها ومن هذه الدروس:

الدرس الاول: ضرورة تعزيز ونشر ثقافة التعليم والتعلم عن بعد ، والانطلاق من فلسفة تتيح التعلم والتركيز علية أكثر من التعليم، من خلال ترجمة ذلك الى أنشطة تعلمية يكون دور المدرس فيها موجها وميسرا أكثر منه ملقناً، والاستعاضة عن المحاضرات التقليدية بحوارات وندوات عصف ذهني. وضرورة توعية المجتمع بهذا النوع من التعليم والتعلم وتدعيم الاعتراف به تعليما وتعلما يحقق نفس الدرجة من الاهداف التربوية والمدرسية. ولا بد أن يدعم ذلك بحزمة من القوانين والتشريعات التي تحكم هذا النوع من التعليم وتتعامل معه سواء من ناحية الاعتمادية والجودة أو من ناحية الاعتراف ومعادلة الشهادات والأهم من ذلك تقبل المجتمع وقناعاته بمثل هذا النوع من التعليم.

كما أنه من الضروري زيادة وتنمية جاهزية الطلبة والمدرسين لممارسة هذا النوع من التعليم والتعلم، وبناء منظومة أخلاقية لدى مختلف هذه الأطراف تعزز ممارسة هذا التعليم والتعلم على مستوى اللقاءات والتفاعل والأنشطة والواجبات والامتحانات.

الدرس الثاني: أظهرت الأزمة هشاشة البنية التحتية اللازمة لهذا النوع من التعليم والتعلم سواء ما يتعلق بالأجهزة والمعدات التي تتوفر للطلبة أو للمدارس والجامعات. وتفاوتت البلدان العربية في ذلك إذ وفر بعضها منصات فاعلة لهذه الغاية. كما تفاوتت البلدان العربية في توفير الإنترنت بسرعات ونوعية ذات كفاءة عالية وبأسعار في متناول الطلبة ومؤسسات التعليم. والسؤال هل هذه الاجهزة والمعدات وشبكات الاتصال تغطي جميع المناطق في كل بلد. كل هذا يستدعي الاستفادة من التجربة ووضع حلول وخطط لبنية تحتية داعمة لهذا النوع من التعليم والتعلم.

الدرس الثالث: المحتوى التعليمي التعلمي ومدى مناسبته ومرونته: هل مناهج التعليم وتصميمها تمتع بدرجة من المرونة لتكون مناسبة وتتكيف مع التعليم عن بعد. وهل أساليب وإستراتيجيات التدريس التي يتطلبها هذا النوع من التعليم تتوافر لدى مدرسينا. ولديهم القدرة على تصميم أنشطة تعليمية تعلمية فاعلة تجذب الطلبة وتحفزهم على التعلم والبحث. وهل تتوفر لدينا طرقٌ إبداعية للمساقات ذات الطبيعة العملية والتدريب الميدان والعملي والمختبرات وغيرها من المساقات ذات الطبيعة الخاصة.

الدرس الرابع: التقويم للتعليم والتعلم عن بعد وهواجس الامتحانات: خلال الجائحة أخذت قضية الامتحانات والنجاح والرسوب حيزاً كبيراً من النقاشات والجدل حتى إن بعض البلدان اعتبرت النجاح تلقائياً والبعض الآخر اعتبر تقييم الطالب ناجح/ راسب للخروج من إشكاليات الامتحانات ومشكلاتها. ولا بد من تحويل الاهتمام بتقويم نتائج التعلم ومخرجاته بطرق وأساليب أكثر من مجرد تقييم ذلك من خلال التحصيل فقط. وإنهاء قلق الطلبة من الامتحانات وقلق المدرسين من نزاهتها وعدالتها بالتحول إلى التركيز على أنشطة تعليمية يؤديها الطلبة تضمن تحقق المعرفة والمهارة لديهم ويقيم الطلبة من خلال ذلك.

الدرس الخامس : الى أي مدى نحن جاهزون لتلبية حاجات أصحاب الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة). أو أولئك الذين كانوا يتلقون نوعاً من الرعاية الصحية أو وجبات غذائية. ماذا عن أولئك الملتحقين بالتعليم التقني. علينا أن نبتعد عن نمطية التعليم والتعلم التقليدي الى أنماط تعليمية جديدة تستوعب كل هذه الاحتياجات والخصوصية.

التوصيات:

- تعزيز ثقافة التعلم عن بعد لدى المجتمع المدرسي والجامعي (أساتذة ، طلبة ، أولياء أمور) وزيادة درجة تقبلهم لها.
- إصدار تشريعات وقوانين تنظم عملية التعلم عن بعد وما يتصل بها من امتحانات وإجراءات.
- تعزيز المنظومة الأخلاقية لدى الطلبة والمدرسين فيما يتصل بتنفيذ عملية التعليم والتعلم عن بعد.
- تحسين البنية التحتية للتعلم الإلكتروني.
- تصميم المحتوى الإلكتروني المناسب.
- التحول إلى أساليب تدريس مختلفة عن التعليم التقليدي تتناسب والتعلم الإلكتروني.
- التحول إلى أساليب تقويم بديلة تتناسب والتعلم الإلكتروني.

د. علي الحكمي- عضو مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة بالسعودية

بدأ د. الحكمي الحديث عما أظهرته أزمة جائحة كورونا بأن التعليم والتعلم عن بعد ليس ترفاً، أو مجرد عنصر تحسين أو مواكبة للتقنية التي تتطور بصورة متسارعة، أو حلاً سريعاً لوضع طارئ، بل إنه نمط أساس من أنماط تقديم التعليم يمكن توظيفه في الظروف العادية والاستثنائية على حد سواء.

ومع تركيز الأنظمة التعليمية على التعامل مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها أزمة جائحة كورونا من خلال تطوير المحتوى الإلكتروني وتقنيات التدريس والتقويم عن بعد وتدريب الكوادر التعليمية على توظيفها بفاعلية، إلا أن بعض تلك الأنظمة لم تعط الاهتمام الكافي لتطوير سياساتها التعليمية التي تضمن دعم واستدامة وجودة جهود التعليم عن بعد وتحسين نواتجها. كما برز أثناء مراحل الأزمة المختلفة عدم الوضوح في التوجهات المستقبلية ذات العلاقة بالتعليم عن بعد، وهل سيطبق في الأوضاع الطارئة فقط، أم سيتم تبنيه كنمط تعليم وتعلم يسهم في جودة العملية التعليمية وتحسين نواتجها بشكل عام، وتوفير مزيد من فرص التعلم للجميع بمختلف ظروفهم الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية واحتياجاتهم التعليمية.

وللسياسات التعليمية أهمية كبرى في عمل المؤسسات التعليمية وتطويرها فهي تحقق مجموعة من الأغراض، من أهمها: تحديد المبادئ للعمل وتقدم توجيهات بخصوص نموذج العمل والممارسات، وتوفير أطر للتحكم في العمليات التعليمية وحوكمتها، ترشيد القرارات التعليمية، وتقديم ضوابط لتحقيق الجودة، وتحقيق الفعالية الإدارية والمالية.

وتشمل السياسات والقواعد والإجراءات ذات العلاقة بالتعليم عن بعد والتي يجب اهتمام الأنظمة التعليمية بتطويرها واعتمادها من أعلى المستويات ذات العلاقة في بلدانها عدة مجالات منها:

- جودة التعليم والتعلم بجميع عناصرهما (المنهج والمعايير والمحتوى والتدريس والتقويم)
- تعزيز النمو الشامل للمتعلم انفعالياً وعقلياً واجتماعياً
- تقويم التعلم ونواتج العملية التعليمية
- جودة الخدمات المساندة كالإرشاد الأكاديمي والمدرسي
- التقويم لعناصر العملية التعليمية كالمعايير والمنهج والمحتوى والتدريس
- التحقق من هوية المتعلم وخاصة لأغراض تسجيل الحضور والمشاركة والاختبارات والتقويم وضمان النزاهة

- كفايات الكوادر التعليمية، وتطويرها المهني، وأساليب تقويمها
- حقوق المتعلم وواجباته
- تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة
- ملاءمة منصات التعليم عن بعد للأغراض التعليمية وسهولة وصول المتعلم لها
- مشاركة أولياء الأمور في تعليم أبنائهم وبناتهم وتقديم التغذية الراجعة للمدرسة والمؤسسات التعليمية
- اعتماد المؤسسات التعليمية، والبرامج، والمؤهلات والشهادات
- حقوق الملكية الفكرية
- ومن المهم الإشارة في ختام هذه المداخلة، إلى أن تطوير واعتماد سياسات التعليم عن بعد لا يضمن تحقيقها لأهدافها، بل لا بد من إجراءات أساسية أخرى تكون في أولويات أعمال الأنظمة التعليمية.

التوصيات:

- توثيق السياسات ونشرها والتوعية بها
- وضع نظام لمراقبة الالتزام
- وضع إجراءات تصحيحية للتعامل مع حالات عدم الالتزام بالسياسات
- البحث والابتكار المستمرين في جميع ماله علاقة بالتعليم الفعال عن بعد
- تقويم السياسات والإجراءات بشكل دوري، والتطوير المستمر لها لضمان فاعليتها وتحقيقها لأهدافها.

د. سامية الكوكي- جامعة تكنولوجيا المعلومات برأس الخيمة

استعرضت د. سامية الكوكي تجربة جامعة راس الخيمة خلال الجائحة وقد أشارت إلى أن مفهوم التعليم عن بعد ليس بجديد على الجامعة حيث إنه قد تم العمل على تحقيقه من خلال مفهوم الحرم الجامعي الذكي من خلال منصات تساعد الطلبة على استكمال مسيرتهم الجامعية في مختلف الأحوال والظروف عن طريق المحاضرات المسجلة. وقد أفادت أن الجائحة قد أربكت الكثير من المؤسسات التعليمية ولكن الإمارات العربية المتحدة كانت جاهزة وقد طورت مفهوم التعليم الذكي الذي أدى إلى نجاح تجربة الجامعة خلال الجائحة، حيث إنه قد لوحظ زيادة عدد الطلبة المسجلين لمقررات الجامعة التي طرحت عن طريق التعليم عن بعد. وقد أشارت إلى أن آلية التقييم كانت ترتكز على التقييم المستمر والتقييم عن طريق امتحان آخر السنة، وقد أسهمت مراكز النجاح الافتراضية بشكل كبير بمساعدة الطلبة عن طريق إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة الآخرين لشرح المقررات.

التوصيات:

- الاعتماد على أسئلة وضعت على نظام الكتاب المفتوح ليتسنى تقييم الطالب بشكل فعال على اعتباره جزءاً فعالاً في العملية التعليمية وليس متلقياً فقط.
- ضرورة استطلاع الرأي فيما يخص التعليم عن بعد نظراً لكونه ليس مقتصراً على الطلبة وحدهم بل على أولياء الأمور وأعضاء هيئة التدريس أيضاً.
- ضمان جاهزية الأنظمة التعليمية ومنصات التعلم عن بعد.
- توفير بنية أساسية إلكترونية قوية ملائمة لحسن سير الدروس دون انقطاع.
- ضمان جاهزية الإطار التدريسي لاكتساب المهارات الازمة لاستعمال منظومة التعليم عن بعد.
- توفير كليات التقنية العليا وبصفة منتظمة دورات تكوينية تندرج في إطار التكوين المستمر لأعضاء هيئة التدريس.
- تعزيز مفهوم التدريب المتخصص عن بعد في إطار التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس.

أ.د. بدربن عبدالله الصالح - جامعة الملك سعود

أوضح الدكتور بدر صالح أن مخرجات التعليم هي من تحدد طريقة التدريس، وقد أشار إلى أن الوضع الحالي هو من أجبر المؤسسات التعليمية على اتخاذ التعليم عن بعد بديلاً عن نظام التعليم التقليدي. وقد أشار إلى ضرورة النظر إلى الجانب النوعي الذي هو مخرجات التعليم وليس إلى الجانب الكمي المتمثل بعدد الطلبة لكي يتم الحكم على جودة التعليم عن بعد ولكي يتم معالجة الأخطاء بشكل فعال. وقد أشار إلى أن الانتقال من النظام التعليمي التقليدي إلى نظام التعليم عن بعد يتطلب أن تكون هنالك جاهزية لهذا التغيير حيث إن الجاهزية تتناسب طرداً مع حجم التغيير. ومن أبرز العوامل التي تسهم في نجاح عملية التعليم عن بعد قدرة عضو هيئة التدريس على استخدام التقنيات المختلفة.

التوصيات:

- ضرورة تحديد جاهزية العوامل الحاسمة في تجربة التعليم عن بعد وهي المؤسسة وهيئة التدريس والبنية التقنية والمحتوى الرقمي والطالب.
- استخراج نقاط القوة والضعف التي يتم تحديدها من خلال العوامل الحاسمة والعمل على معالجة نقاط الضعف.
- معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة لضمان نجاح تجربة التعليم عن بعد.

الجلسة السادسة: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية أثناء أزمة كورونا

الملخص

رئيس الجلسة والمتحدث الأول أ. د. علي وطفة أستاذ علم الاجتماع التربوي بجامعة الكويت. والمتحدثان أ.د. محمد الطبولي أستاذ علم الاجتماع بجامعة بني غازي في ليبيا، وأ. د. فوزية أبا الخيل عضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية. وقد ناقش المتحدثون وضع المؤسسات التعليمية أثناء الجائحة مركزين على الجانب التربوي ودور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلي في الوضع الراهن حيث أصبح التواصل عن طريق التكنولوجيا بدلاً من الوجود الفعلي. وقد خرج المتحدثون بمجموعة من التوصيات، منها:

- تقديم التوعية والدعم للأسر للتخفيف من وطأة الآثار النفسية للجائحة.
- تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني والدولة والحكومة لمواجهة أزمة كورونا.
- ابتكار مقررات جديدة تدرس مثل التربية في زمن الأوبئة والجوائح.
- إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي التي تعرقل وظائف الجامعة ومن بينها استقلالية الجامعة إداريا وماليا؛ ومنح كل كلية ميزانية مستقلة وخلق روح التنافس بين الكليات داخل الجامعة.
- التكوين المسبق لأعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم عن بعد وكذلك تهيئة الطلاب.
- إعادة تنشئة اجتماعية تربوية جديدة تركز أكثر على المهارات والتعليم النشط والتعليم المبني على حل المعضلات
- إعادة النظر في التعليم التقليدي والحد من مساوئه المتمثلة في التركيز على الامتحانات فقط وعدم الاهتمام بما ينجزه الطالب من أعمال اخرى يكلف بها تبرز قدراته التي لا يمكن معرفتها من خلال إجاباته في الامتحان.

المداخلات

أ.د. علي وطفة، أستاذ علم الاجتماع التربوي في جامعة الكويت

أفاد الدكتور علي وطفة أن جائحة كورونا جائحة إنسانية اجتماعية أكثر من بيولوجية حيث إنه قد نتج عنها العديد من المشاكل من مثل زيادة العنف المنزلي وارتفاع نسب الطلاق والانتحار وكان لها من الأثر الكبير الذي قد دفع إلى ابتكار تخصصين وهما علم اجتماع الأوبئة والتربية في زمن الأوبئة. حيث إن الجائحة قد قضت على مفهوم المدرسة التقليدية بالاشتراك مع الظروف السياسية والاقتصادية المختلفة. وقد أدى تحول بيئة التعليم إلى بيئة افتراضية إلى أن يتحول التعلم إلى إعداد للمهارات من أجل الوظائف والعمل وقد تم إغفال الجوانب التربوية للتعليم.

التوصيات:

- تقديم التوعية والدعم للأسر للتخفيف من وطأة الآثار النفسية للجائحة.
- تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني والدولة والحكومة لمواجهة أزمة كورونا.
- ابتكار مقررات جديدة تدرس مثل التربية في زمن الأوبئة والجوائح.

أ. د. محمد الطبولي- أستاذ علم الاجتماع- ليبيا

في مداخلته حول المسؤولية الاجتماعية للجامعة وجائحة كورونا في مجتمع مأزوم: جامعة بنغازي أنموذجا، أشار د. الطبولي الى أننا ندرك أن للجامعة دوراً مهماً في تنمية المجتمع من خلال وظيفتها الثالثة خدمة المجتمع ويتم ذلك من واقع مسؤوليتها في تطوير المستوى التعليمي لأفراد المجتمع وتحسين وضعهم الاقتصادي والثقافي وكذلك البيئي. لذا تسعى الجامعة إلى تقديم برامج دراسية تساهم في تطوير المجتمع وتقدمة. في الوقت نفسه تسهم الجامعة في خدمة المجتمع من خلال البرامج والدورات والندوات التي تساعد متخذي القرار وتقديم الدعم والمشورة لهم في كل التخصصات.

إن المسؤولية الاجتماعية لا تقع على عاتق الجامعة فقط وإنما هناك مؤسسات مجتمعية عليها المشاركة كذلك في مكافحة هذه الجائحة وعليها مساعدة الجامعة في القيام بوظائفها الثلاث التي من بينها خدمة المجتمع ومن أهم المؤسسات التي عليها تقديم مثل هذه المساعدة وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والثقافة ووزارة الاتصالات. كما تقع المسؤولية كذلك على شركات الاتصال التي بدورها تقوم بتقديم المساعدة من خلال توفير خدمات مجانية أو بتكلفة قليلة نوعا ما للطلاب والمدرسين وأولياء الأمور. تعد الإذاعة والتلفزيون أداتين مهمتين خاصة في المناطق التي لا توجد بها تغطية كافية للإنترنت حيث يمكن من خلالها توصيل معلومات ورسائل للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، ويمكن استغلال شبكة الاتصال الاجتماعيSocial network والرسائل النصية القصيرة SMS والواتساب WhatsApp والفايبرViber لاتصال الجامعة بالطلاب والأساتذة وأولياء الأمور وتقديم التعليمات والدلائل لعمليات التعليم عن بعد.

ولكن من النظرة الواقعية لمجتمعنا العربي عامة والليبي خاصة نلاحظ أن هناك معوقات كثيرة وعراقيل تواجه الجامعة في القيام بوظيفتها وفي خدمة المجتمع. ومن بين التحديات التي تواجه الجامعة خاصة ووزارة التعليم ضعف البنية التحية لآليات التعليم عن بعد وعدم توفر شبكة الإنترنت لكل أفراد المجتمع وإن وجدت في بعضها فإنها ضعيفة. كذلك ضعف سرعة الإنترنت في بعض المناطق خاصة التي يسكنها أفراد الطبقتين المتوسطة والكادحة.

كل هذه التحديات تجعل الجامعة في موقف صعب عند القيام بمسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع والقيام بوظيفتها الثالثة وهي خدمة المجتمع خاصة في مجتمع مأزوم مثل المجتمع الليبي الذي يمر بظروف صعبة منذ اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير 2011. فعندما قررت وزارة التعليم في منتصف شهر مارس 2020. قامت بعدة نشاطات لخدمة المجتمع من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

1. نظم مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي ندوة توعوية من خلال البث المباشر عبر الإنترنت ووسائل الإعلام المختلفة، وشملت الندوة الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، وذلك يوم الخميس الموافق 2020/4/9م، وشارك في هذه الندوة أساتذة من علم النفس والاقتصاد والاجتماع والقانون والصحة العامة.
2. بالتعاون مع كلية الصحة العامة بجامعة بنغازي قام مركز البحوث والاستشارات بطباعة ونشر وتوزيع دليل الحماية والوقاية المجتمعية من جائحة فيروس كورونا المستجد COVID -19 للمجتمع الليبي، وتم توزيع هذا الدليل على أغلب المستشفيات والعيادات العامة والهلال الأحمر الليبي بمدينة بنغازي. ولتعميم الفائدة توجد نسخة إلكترونية لهذا الدليل على صفحة مركز البحوث والاستشارات بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

3. تم الاتفاق مع جهاز الإمداد الطبي الذي تعهد بتوفير كمية من مادة الإيثانول المركز لصالح جامعة بنغازي لغرض تصنيع المعقمات الطبية بكامل إضافاتها وفق المواصفات القياسية العالمية، بالرغم مما قامت به الجامعة من مجهودات لخدمة المجتمع هناك بعض القصور فيما تقوم به الجامعة في هذا الشأن.

التوصيات:

- إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي التي تعرقل وظائف الجامعة ومن بينها استقلالية الجامعة إداريا وماليا؛ ومنح كل كلية ميزانية مستقلة وخلق روح التنافس بين الكليات داخل الجامعة.
- التكوين المسبق لأعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم عن بعد وكذلك تهيئة الطلاب.
- نحتاج إلى إعادة تنشئة اجتماعية تربوية جديدة تركز أكثر على المهارات والتعليم النشط PBL والتعليم المبني على حل المعضلاتSelf-Directed Learning.
- إعادة النظر في التعليم التقليدي والحد من مساوئه المتمثلة في التركيز على الامتحانات فقط وعدم الاهتمام بما ينجزه الطالب في أعمال أخرى يكلف بها التي تبرز قدراته التي لا يمكن معرفها من خلال إجاباته في الامتحان.

أ. د. فوزية أبا الخيل- عضو مجلس الشورى بالسعودية

تركزت مداخلة د. فوزية غلى الأنظمة التعليمية والمسؤولية الاجتماعية خلال الأزمات،حيث أشارت إلى أن انتشار جائحة كوفيد ١٩ قد أدت إلى اضطرار الحكومات كإجراء احترازي في جميع أنحاء العالم لإغلاق المؤسسات التعليمية مؤقتًا، مما أثر في ملايين الطلاب والمعلمين والأكاديميين والموظفين. وهذا بالتأكيد كان له تأثيرات عديدة في مسارات النظام التعليمي سوف تستمر تبعاتها لعقود قادمة.

والتساؤل المهم الذي يفرض نفسه الآن هو، كيف تستطيع الجهات والمنظمات أن تتعامل مع مبادرات وممارسات الاستدامة الخاصة بها في هذا الوقت الصعب؟ وهل أثرت هذه الجائحة في الطريقة التي تتعامل بها الجهات والمنظمات التي تهتم بقضايا المسؤولية الاجتماعية، كالجامعات والمؤسسات التعليمية، في ممارساتها الخاصة بالاستدامة والحوكمة؟ وهل لديها إجراءات ثابتة لبلورة نظرة ثاقبة للعوامل التي تظهر عندما تعالج هذه المؤسسات التعليمية المواقف غير المؤكدة؟

حيث سلط إغلاق الجامعات الضوء على العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وكانت هناك مجموعة من الممارسات الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية تهدف إلى حماية وتعزيز مؤسسات التعليم خلال بيئة التشغيل هذه. ومن ذلك التعلم عن بُعد، ورعاية الأطفال، والإنترنت، وأجهزة التعلم البديلة. وقامت أغلب الجهات، بمراجعة قراراتها، حيث إن من المتوقع أن لن تكون هناك محاضرات في الفصول الدراسية خلال الدورة الدراسية في العام الدراسي المقبل.

ولأهمية أن تركز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية على التصرف بشكل مسؤول، والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة والمجتمع ككل. من الضرورة بمكان أن تسعى جاهدة إلى بلورة خطط وبرامج وتشريعات تهتم بعدد من الأمور أهمها:

- المساهمة بالبحث العلمي المتخصص بالجائحة وإيجاد حلول علميه طبية للتوصل إلى لقاح أو علاج للمرض والتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

- تسهيل التخطيط للمحاضرات لتكون متاحة عبر الإنترنت بما يتوافق مع متطلبات التباعد الاجتماعي. وعلى المسؤولين في الجامعات أن يحيطوا الطلاب المتقدمين لها "بوضوح" بالكيفية التي سيتم بها تدريس المقررات قبل تحديد خياراتهم.

- أن تطور البرامج التعليمية وتركز بشكل أكبر على الاستجابات للدراسات والبحوث للاتجاه العالمي نحو دمج القضايا البيئية والاجتماعية.

- ضرورة أن تلتزم الجامعات بقيمها الأساسية ومسؤولياتها الأخلاقية ، مما يمنح الأكاديميين إحساسًا بالمصداقية. حيث يُنظر إلى الجامعات والأكاديميين على أنهم أصوات مستقلة وذات مصداقية. هذه النزاهة الأكاديمية هي أكثر أهمية في حالات الطوارئ. حيث كان هناك تحول كبير في التركيز على عالم الفيروسات. والآن هناك حاجة إلى العلوم الاجتماعية والتقنية نحوها وجميع التخصصات الأخرى لدعم النزاهة الأكاديمية من خلال الباحثين.

- يعد التدريس عبر الإنترنت أحد الحلول الأساسية في مثل هذه الأوضاع حيث بادرت العديد من الجامعات إلى تطوير منصات إبداعية على الإنترنت في غضون مهلة قصيرة، إلا أن الشكاوى في تزايد بشأن عدم المساواة التعليمية ، لا سيما في البلدان النامية. قد لا تكون المساواة الكاملة ممكنة مع

اختلاف الظروف التكنولوجية، ولكن ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتعزيز المساواة في الفرص التعليمية.

- دراسة استمرارية التعليم عن بعد وتقديم أفضل الطرق التكنولوجية المبتكرة لدعمه.
- مساهمة المعلمين بتسجيل برامج و محاضرات لشرح المواد (بالمجان) لاستمرار تعلم الطلاب عن بعد وتحقيق أكبر استفادة.
- بناء الشخصية والاعتماد على الذات: إن العزلة الذاتية والتواصل عبر الإنترنت هي تجارب صعبة ستستمر وستصبح أكثر صرامة مع الأوضاع غير المستقرة على مدار الأشهر القادمة. وتعد القدرات الاجتماعية والعاطفية والعقلية ضرورية مثل القدرة الفكرية. وأصبح بناء الشخصية والاعتماد على الذات جزءًا أساسيًا من أنظمة المؤسسات التعليمية الأكاديمية.
- زيادة الوعي المجتمعي بالمخاطر و طرق الوقاية عبر المشاركة في برامج التوعية الإعلامية والتثقيفية.
- الاضطراب الاقتصادي الشديد الناجم عن الوباء قد يؤدي إلى تحديات مالية للطلاب ومؤسسات التعليم العالي. وستسمح أخلاقيات التمويل لما بعد COVID-19 بالحاجة إلى المراجعة المالية لمستوى المديونية الأكاديمية الفردية والمؤسسية. وسيحتاج صناع القرار الاقتصادي والسياسي إلى المساهمة في حلول مبتكرة مختلفة من أجل تقليل العبء الناجم عن هذه الآثار الاقتصادية.
- العولمة المتوازنة: تقلصت حركة الطلاب وزادت الحمائية الوطنية نتيجة لوباء COVID-19. بحيث يوفر العالم السيبراني والاتصال بالإنترنت طرقًا للتكيف بسرعة مع المواقف الجديدة

التوصيات:

- تشجيع العمل التطوعي من خلال المؤسسات التعليمية بالذات الجامعية وتدريبهم على أدوار خدمة المجتمع التطوعي حسب تخصصهم العلمي..
- مراجعة رسوم الدراسة بالنسبة للمؤسسات التعليمية الخاصة في استمرار التعليم عن بعد نظرا لانخفاض التكلفة وعدم استفادة الطلاب من كافة خدمات ومميزات المؤسسة التعليمة و تخفيض الرسوم بما يتناسب مع الخدمات المقدمة فقط

- تحقيق توازن سليم بين الاقتصادات العالمية والمحلية. وأيضا الدور الرئيسي للمؤسسات المتعددة الأطراف ، فضلا عن المؤسسات والشبكات الأكاديمية المتعددة الأطراف.

الجلسة السابعة: الموارد التعليمية المفتوحة

الملخص

رئيس الجلسة والمتحدث الأول د.محمد كثير الخريجي من جامعة تونس والمتحدثان د. عبد الرحيم غصوب من مديرية برنامج "GENIE"من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في المملكة المغربية، ود. خلف التل من مكتب التعليم التقني والتدريب المهني في سلطنة عُمان. وقد ناقش المتحدثون مفهوم المصادر التعليمية مفتوحة المصدر وأهميتها وأسباب التحول إليها في الوضع الراهن وكيفية الاستفادة منها، وقد أوصى المتحدثون ببعض التوصيات، منها:

- ضرورة دعم التحول الرقمي لتحقيق تعليم مرن معزز بالتكنولوجيا.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- ضرورة دعم المحتويات التعليمية الرقمية في صيغ وأشكال وتصاميم متنوعة سهلة الوصول وقابلة للنفاذ.
- تبادل الخبرات مع التنسيق مع جميع الأطراف المعنية.
- مراعاة البعد النفسي للمتعلم.
- وجود تقييم متواصل .

المداخلات

د. محمد كثير الخريبي – الألكسو

تسبّبت جائحة كورونا في إغلاق العديد من المدارس والجامعات في عدد من الدول مما أدّى إلى انقطاع الطلبة عن المدارس ومن ثم إلى حرمانهم من التعلّم وجهاً لوجه وتنامي ظاهرة عدم التكافؤ في فرص التعلم الذي أسهم فيه عدم جاهزية المؤسّسات التعليمية للتعليم الإلكتروني. وقد نتجت عن ذلك آثار نفسية أثناء الأزمة وبعدها مثل العزلة الاجتماعية وصعوبة العودة إلى الدراسة. وقد أجبر الوضع الحالي العديد من المؤسّسات التعليمية على التحوّل الرقمي لتحقيق التعليم المرن المعزّز بالتكنولوجيا الذي يمكّن الطلبة من الاعتماد على هذا النمط في التعليم في كلّ الأوقات والأماكن وبمختلف الصيغ والمحتويات، وهنالك العديد من المبادرات التي تدعم نمط التعليم المرن.

ومن الركائز الأساسية لهذا النمط المصادر التعليمية المفتوحة المصدر التي يجدها الأفراد على المنصّات والتي ليس لها قيود تحدّ من استخدامها والعديد منها يحمل تراخيص تمكّن الأفراد من استخدامها وتعديلها وتركيبها وتوزيعها من جديد ونسخها وقد أصدرت العديد من المنظّمات تراخيص حقوق طبع ونشر. ولهذه المصادر ثلاثة مستويات وهي: الشكل القانوني والشكل المبسّط والشكل الرقمي.

وتعزّز الموارد التعليمية المفتوحة المصدر الفرص للحصول على تعليم جيّد والتي يجب أن تكون جزءاً من السياسات والممارسات التعليمية في جميع المراحل للطلبة والمعلّمين.

وقد أوصى ب:

- ضرورة دعم التحوّل الرقمي لتحقيق تعليم مرن معزّز بالتكنولوجيا.
- ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
- ضرورة دعم المحتويات التعليمية الرقمية في صيغ وأشكال وتصاميم متنوّعة يسهل الوصول إليها وقابلة للنفاذ.

- ضرورة التعاون والشراكة وتبادل التجارب والممارسات على المستويات المحلّية والوطنية والدولية في تداول مصادر التعليم المفتوحة المصدر مع احترام حقوق المؤلّف المنصوص عليها.

د. عبد الرحيم غصوب - مديرية برنامج -"GENIE" وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي-المملكة المغربية

في ظل جائحة كوفيد (COVID19) التي يعيشها العالم حاليا، والتي أدت إلى التوقف الاستثنائي للدراسة الحضورية من خلال الإغلاق الاضطراري لمؤسسات التربية والتكوين، تبنى قطاع التربية الوطنية بالمملكة المغربية خطة استعجالية لضمان استمرارية الدراسة عن بعد، كخيار إستراتيجي أساس يحفظ سلامة المتعلمات والمتعلمين والأطر التربوية والدراية العاملة بالمؤسسات التعليمية من التداعيات الصحية لهذا الوباء.

وفق مقاربة تشاركية تضامنية، ساهمت فيها كل المؤسسات المعنية بالتربية والتكوين والشركاء، تبنت الخطة استراتيجي النتاج المكثف للموارد التعليمية الحرة، مكنت من إنتاج ما يزيد على 7000 فيديو تعليمي حر ونشرها على منصة" التلميذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (TelmideTICE) مع بثها بالموازاة عبر القنوات التلفزية الوطنية .هذه المقاربة اعتمدت الطوعية والتضامن في بناء وتصميم الكبسولات التعليمية والولوج والاستخدام والتقاسم المجاني للموارد، حيث استهدفت إعداد وتقديم دروس البرامج الدراسية المتبقية من الموسم الدراسي والمقررة بمختلف مواد ومستويات الأسلاك التعليمية الثلاثة.

خلف هذا التحدي قفزة نوعية في مجال الإنتاج التعليمي الحر لدى كل الفاعلين التربويين .حيث خلق شحنة إيجابية وتنافسية بناءة بين فعاليات المجتمع المدني التربوي في تنويع العروض ووضع المنصات والقنوات التعليمية الحرة أمام المتعلمات والمتعلمين لكل غاية تربوية مفيدة .تتبع ومشاهدة الفيديوهات التعليمية الحرة المسكنة بالمنصة فاق كل التوقعات بمعدل 600 ألف متصفح(ة)يومي .تركت المبادرة استحساناً إيجاباً على دعم القدرات التعليمية للمتمدرسات والمتمدرسين وتأمين سير وإتمام تعليماتهم الدراسية عن بعد في وقتها المحدد رغم المعوقات والصعوبات التقنية التي اعترضت بعض الأسر والأطر التربوية والطلاب في هذه الفترة.

د. خلف التل - التعليم التقني والتدريب المهني/ عُمان

أشار الدكتور خلف التل إلى أن محتوى التعليم المفتوح لم يترجم الواقع. وقد أكّد أنّ المصادر التعليمية المفتوحة المصدر التي عزّزت جائحة كورونا من استخدامها تحمل العديد من المزايا وهي:

- تحسين جودة الموادّ التعليمية ورفع كفاءتها والتقليل من كلفتها.
- القدرة على تحقيق فوائد من تخصيص الموارد ووضعها في سياق ملائم.
- التأكيد على الانفتاح وتحسين الجودة.
- بناء قدرات أعضاء هيئة التدريس بما يتيح لهم إنشاء الموارد التعليمية المفتوحة واستخدامها في إطار عمليّة التطوّر المهني.
- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من توزيع موظّفي المؤسّسات والميزانيات المخصّصة.
- منح الطلاّب فرصة المشاركة في اختيار الموارد التعليمية المفتوحة وتكييفها من أجل السماح بمشاركتهم بفعالية أكبر في العملية التعليمية.
- استخدام موادّ مطوّرة عالمياً والحدّ من الحواجز أمام التعليم.

وقد أشار إلى أن محتوى التعليم المفتوح وحده لا يخدم العملية التعليمية إذ إنّه يجب أن يكون ضمن ممارسات التعليم المفتوح، ويجب على الطالب (المتعلّم) كمشارك في العملية التعليمية وكذلك هو الحال مع المعلّم (الميّسر الرقمي). ويشهد الوضع الراهن دمجاً للعملية التعليمية بالشبكة العنكبوتية بما في ذلك من أبعاد اجتماعية وتقنية ضمن سياسات المؤسّسة التعليمية. ويواجه التعليم الإلكتروني العديد من التحدّيات ومنها تغير ديموغرافية الطلبة والحاجة المستمرة لتطوير نتائج التعلّم خاصةً المهارات الرقمية.

وقد أوصى ب:

- ضرورة وضع خطة إستراتيجية للتغلّب على التحدّيات التي تواجه التعليم الإلكتروني.
- الحاجة الى إعادة هندسة التعليم العالي.
- وضع الأهداف لقياس التحوّل إلى النظام الإلكتروني في التعليم.
- تحديد المسؤوليات المطلوبة من جميع الأطراف.

- وضع خطط مالية وموارد بشرية وتكنولوجية.
- تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية ليصبحوا محاضرين رقميين.
- إيصال التعليم الى المتعلّم تماشيا مع رؤية المغفور له سموّ الأمير طلال بن عبد العزيز -رحمه الله.
- تبادل الخبرات مع التنسيق مع جميع الأطراف المعنية.
- وضع التشريعات والسياسات المطلوبة على جميع المستويات.
- مراعاة البعد النفسي للمتعلّم.
- وجود تقييم متواصل.

الجلسة الثامنة: الفجوة الرقمية والبنية التحتية المعلوماتية

الملخص

رئيس الجلسة والمتحدث الأول أ.د. عمر الجراح نائب رئيس الجامعة العربية المفتوحة. والمتحدثان د.رائد الصرايرة أستاذ تكنولوجيا التعليم المساعد بجامعة مؤتة، ود. علي شقور من جامعة النجاح الوطنية. وقد أثار المتحدثون الجانب التقني والبشري في العملية التعليمية وكيفية تعزيزه ودعمه ليخدم المتعلمين والمعلمين بالشكل المطلوب في ظل التحول إلى التعليم باستخدام التكنولوجيا نتيجة إغلاق المؤسسات التعليمية. وقد أشار المتحدثون إلى بعض التوصيات، ومنها:

- ضرورة وجود مشاركة فعالة بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة من قطاع خاص ومجتمع مدني بأشكاله المختلفة.
- وضع إستراتيجيات إلكترونية وطنية ،تشمل ما يلزم عمله من بناء القدرات البشرية ، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة، وتراعي أصحاب المصلحة والاحتياجات والشواغل المحلية والإقليمية والوطنية.
- تطوير البنى التحتية المعلوماتية والتركيز على التحول إلى الحوسبة السحابية لدعم التحول الرقمي السريع .
- بناء قدرات المعلمين من أعضاء هيئة التدريس وتوفير الأدوات التكنولوجية اللازمة لهم.
- توفير الدعم الفني على مدار الساعة لكافة أطراف العملية التعليمية.
- توفير خدمات الإنترنت وضمان توفر الأجهزة الطرفية عند كافة أطراف العملية التعليمية.
- وضع سياسات وطنية وعربية تعنى بدمج الرقمنة في النظم التعليمية .
- سَن تشريعات وقوانين ملزمة لتفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة الحقيقية في دعم المنظومات التعليمية.
- دعم الحلول الرقمية الوطنية والعربية من قبل الجهات الرسمية محليا وعربيا.

المداخلات

أ.د. عمر الجراح - نائب رئيس الجامعة العربية المفتوحة للتخطيط والتطوير

تناولت المداخلة المتطلبات التقنية اللازمة لتوفير التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي لضمان عمليات التواصل عبر الوسائط المتعددة والنفاذ إلى قواعد البيانات وتأمين سلامة المعلومات وأمنها والسبل الممكن اتباعها لتعزيز البنية التحتية المعلوماتية ولتقليص الفجوة الرقمية بين المؤسسات والأفراد في عالم رقمي متنام. حيث استعرض المتحدث عناصر البنية التحتية المعلوماتية التي تشمل:

- المكونات المادية من الخوادم الحاضنة لأنظمة التعلم الإلكتروني والأنظمة الداعمة لها وكذلك شبكة الحاسوب الداخلية السلكية واللاسلكية وسرعة الإنترنت وأنظمة التخزين ومركز البيانات كما تشمل تجهيزات الغرف الصفية والمختبرات والأجهزة الطرفية لدى المتعلم.
- البرمجيات: وتشمل نظام إدارة التعلم LMS أو المنصة الإلكترونية الذي يوفر مجموعة من الخدمات والأدوات اللازمة لإدارة العملية التعليمية تتضمن إضافة المحتوى التعليمي للمقررات وإدارتها وجدولتها، وتقديم الواجبات وإدارتها، وتسجيل الطلبة ومتابعة تعلمهم وتفاعلهم في المجموعات الدراسية فضلا عن إدارة الاختبارات الإلكترونية وتعزيز التواصل مع الطالب من خلال التنبيهات والإعلانات التي يتم تخصيصها ونشرها من خلال المنصة، كما تشمل البرمجيات المكتبة الإلكترونية وأنظمة كشف الغش، والمحاضرات أو الفصول الافتراضية، والتي توفر بيئة افتراضية تفاعلية تحاكي الغرفة صفية بكافة عناصرها.
- الدعم الفني لمنصة التعليم والبرمجيات الخاصة بالتعليم الإلكتروني وتوفير التدريب والتأهيل للمعلم والطالب وتقديم الدعم الفني على مدار الساعة لضمان حسن سير العملية التعليمية.

وتناولت المداخلة العوامل التي تؤثر في خيارات البنية التحتية المعلوماتية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. القدرة على التوسع والنمو لاستيعاب النمو المتزايد في عدد المستخدمين وفي حجم البيانات.
2. الإتاحة الدائمة للبنية التحتية لأنظمة التعليم
3. الموثوقية
4. الأمن والحماية

5. التعامل أو التشغيل البيني
6. التكلفة من حيث التأسيس أو التشغيل وإدارة العمليات

وبينت المداخلة أن المؤسسات تمتلك عددا من الخيارات لتوفير خدمات التعليم الإلكتروني منها:

- مركز بيانات داخلي خاص بالمؤسسة التعليمية
- الحوسبة السحابية: التي توفر ثلاثة خيارات للمستخدم البرمجيات، والمنصات والبنية التحتية.

وسلطت المداخلة الضوء على البرمجيات والأدوات الخاصة بالتعليم الإلكتروني بدءا من نظام إدارة التعلم أو المنصة التعليمية وكذلك نظام إدارة المحتوى الإلكتروني والذي يتيح إمكانية التأليف والمشاركة في تطوير وتعديل المحتوى وإضافة وتأليف أنشطة تفاعلية وكذلك وجود مستودع للعناصر التعليمية وكل ما يتعلق بإنشاء المحتوى وتطويره وإدارته ونشره وتنظيم إعادة استخدامه. وبينت وجود مواصفات لها علاقة بالمهام الوظيفية التي يجب أن توفرها المنصة ومهام غير وظيفية لها علاقة بأداء المنصة وقدرتها على خدمة الأعداد المتنامية وبالتالي كفاءة الأداء وكذلك القدرة على التكامل مع الأنظمة الحاسوبية العاملة في المؤسسة وخصوصا نظام معلومات الطالب والنظام المالي ونظام إدارة الموارد البشرية ونظام الأرشفة وغيرها. وبرزت الحاجة مؤخرا إلى منصة أو برنامج خاص بالمحاضرات الافتراضية وخصوصا خلال أزمة جائحة كورونا وكذلك البرامج الخاصة بالمختبرات الافتراضية والنمذجة والمحاكاة للواقع.

وربطت المداخلة بين البنى التحتية والفجوات الرقمية بين الدول وبين المؤسسات داخل الدولة الواحدة وبين الأفراد أو الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس من حيث القدرة إلى الوصول إلى الخدمات التعليمية أو ضعف المهارات اللازمة للتعامل مع هذه الخدمات.

التوصيات:

- تطوير البنى التحتية المعلوماتية والتركيز على التحول الى الحوسبة السحابية لدعم التحول الرقمي السريع.
- بناء قدرات المعلمين أعضاء هيئة التدريس وتوفير الأدوات التكنولوجية اللازمة لهم.
- توفير الدعم الفني على مدار الساعة لكافة أطراف العملية التعليمية.
- توفير خدمات الإنترنت وضمان توفر الأجهزة الطرفية عند كافة أطراف العملية التعليمية.

أدت جائحة كورونا إلى تغيرات كثيرة في شتى المجالات ومن أبرزها أنها أدت إلى انقطاع الطلبة عن مدارسهم والموظفين عن أعمالهم. وقد أسهم الإنترنت في التخفيف من وطأة هذا الانقطاع عن طريق مواصلة الطلبة لدراستهم والموظفين لأعمالهم عن بعد، وقد حلت وسائل التواصل الاجتماعي محل الزيارات والتطبيقات محل الأنشطة من مثل التسوق. وبسبب هذا التحول السريع ظهر مصطلح الفجوة الرقمية، وللفجوة الرقمية مستويان وهما عدم المساواة في الوصول للتكنولوجيا والاستخدام غير المتكافئ للتكنولوجيا. ولعل أبرز العوامل المؤدية إلى تعزيز الفجوة الرقمية هي الطبقات الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية المختلفة المنتشرة في جميع أنحاء المجتمع التي يمكن مصادفتها في أماكن العمل والشركات والأعمار والجنس والطائفة والعقيدة. والفجوة الرقمية هي أداة لقياس وفهم البنية التحتية للاتصالات في مختلف البلدان، وكذلك قدرة الأفراد والشركات على تحسن فرصها. وترتبط الفجوة الرقمية بعدة أمور منها الدخل الوطني والثقافة التكنولوجية وحجم الموازنة المالية للدولة وشكلها وخلفيات العمر والجنس، والخلفية اللغوية للأفراد وأماكن السكن، وبعدها عن العواصم وضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والنقص في كمية المعلومات وقلة الموارد المالية وإدارة الوقت.

وخلصت المداخلة إلى التوصيات التالية للحد من الفجوة الرقمية:

- ضرورة وجود مشاركة فعالة بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة من قطاع خاص ومجتمع مدني بأشكاله المختلفة.
- وضع إستراتيجيات إلكترونية وطنية ،تشمل ما يلزم عمله من بناء القدرات البشرية ، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة ، وتراعي أصحاب المصلحة والاحتياجات والشواغل المحلية والإقليمية والوطنية.
- قيام المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة بوضع الإستراتيجيات الخاصة بها من أجل تنمية مستدامة، مع عرض التجارب الناجحة كل في تخصصه بصورة إلكترونية.

تناولت المداخلة مفهوم الفجوة الرقمية وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية والتنمية وسمات وأبعاد ومستويات الفجوة الرقمية إضافة إلى نتائج وانعكاسات الفجوة الرقمية على التعليم. وخلصت المداخلة إلى مجموعة من الحقائق حول الفجوة الرقمية و بعض الحلول المقترحة للحد من آثارها على أفراد المجتمع وخاصة الطلبة.

تم التنويه في بداية المداخلة إلى أن مفهوم الفجوة الرقمية ما هو إلا امتداد لمحاولات قديمة حديثة تنادي بالعدالة الاجتماعية وما تتضمنه من مفاهيم ومصطلحات كالعدالة وتكافؤ الفرص والمساواة. فالعدالة الاجتماعية بمفاصلها الثلاث العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص إن تحققت بين أفراد المجتمع سينتج عنها بكل تأكيد استغلال قدرات الأفراد والرضا الذاتي لديهم وبالتالي تعزيز رأس المال البشري وهذا بطبيعة الحال سيقود إلى التنمية واستمراريتها.

أشارت المداخلة إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم جديد في الخطاب العلمي وخاصة في التعليم؛ وذلك لتحدي الظلم وتقليص الفجوات ومواجهة غياب المساوة بين أفراد المجتمعات. وقد أسس لهذا الخطاب العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية من بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) و العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) وكذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان 1994.

وأوردت المداخلة مثالاً على بعض الخطط والمبادرات العربية وهي خطة تطوير التعليم في الوطن العربي التي كان انطلاقها مبنياً على أساس تعزيز حقوق المواطن العربي ودعم حصوله على التعليم والمعرفة وتوظيفها من خلال توفير الفرص المتكافئة ومعالجة الفجوات القائمة بين الريف والمدن وبين الذكور والإناث وبين القادرين وغير القادرين وترجمة لما احتوته هذه الخطة من أسس وآليات للنهوض بالتعليم في الوطن العربي وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم العديد من الإستراتيجيات والخطط وتبنت كذلك العديد من الأنشطة والمشروعات التي عنيت بالبحث في سبل دمج التكنولوجيا في التعليم وطرق الاستفادة من هذا التقدم التكنولوجي.

استعرضت المداخلة مفهوم الفجوة الرقمية الذي ظهر في منتصف تسعينيات القرن الماضي وكان الحديث قبل ذلك يدور حول مفهوم الفجوة المعلوماتية. وتمت الإشارة في المداخلة إلى أن هذا المفهوم قد طرأ عليه تطورات كثيرة سببها تأثره بالتطور التكنولوجي نفسه وكذلك بتعدد أشكال استخدام الأدوات التكنولوجية وطبيعة هذا الاستخدام بين أفراد المجتمعات. وبالتالي يمكن القول إن الفجوة الرقمية ليست مجرد فجوة تكنولوجية ولكنها تتمثل أيضا في التباينات

الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الأفراد والمجتمعات، وانتقلت المداخلة إلى استعراض مستويات الفجوة الرقمية الخمسة وهي: الاتجاهات، والثقافة، والجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والموقع الجغرافي. وأن الفجوة الرقمية ومستوياتها المختلفة لا تعاني منها الدول النامية أو تلك الأقل حظاً وإنما تعاني من هذه الفجوة الدول المتقدمة أيضاً كأمريكا وأن هذه الفجوة آخذة بالاتساع.

تطرقت المداخلة إلى بعض سمات الفجوة الرقمية . التي من بينها محدودية توفير خدمة الإنترنت في المنازل وعدم توفر الأجهزة لجميع أفراد العائلة والتباين في مستوى مهارات المعلمين لدمج التكنولوجيا الرقمية في التعليم والتباين في مستوى قدرة أولياء الأمور على متابعة تعلم أبنائهم في المنزل إضافة إلى ضعف العلاقات بين مختلف أطراف العملية التعليمية.

كما أشارت المداخلة إلى أسباب اتساع الفجوة الرقمية داخل المنظومة التعليمية التي من بينها عدم تمكن المؤسسات التعليمية من مواكبة سرعة تطور التكنولوجيا، والاحتكار من قبل جهات معينة للعتاد والبرامج الخاصة بالتعليم، والتكلفة المرتفعة خاصة للبنى التحتية مما يسبب حرمان المؤسسات التعليمة النائية من التكنولوجيا الرقمية وكذلك تدني مستوى التعليم وانعكاسات ذلك على مستويات الأمية التقليدية والحديثة.

أوردت المداخلة بعض الحقائق حول الفجوة الرقمية التي من أبرزها أن أغلب الحلول الرقمية يتم استيرادها وليس تصميمها محلياً أو عربياً، وأن العمل التعاوني المشترك في المجال التقني نجاحا وتقدما كبيرين وكذلك وجود انفصام في أغلب الأحيان، بين المشكلات التي تتناولها مراكز البحث العلمي والجامعات والواقع الحقيقي وعدم تحمل القطاع الخاص مسؤولياته تجاه المجتمع وخاصة النظم التعليمية.

وخلصت المداخلة إلى اقتراح مجموعة من الحلول كان من أهمها:

- وضع سياسات وطنية وعربية تعنى بدمج الرقمنة في النظم التعليمية .
- تفعيل البحوث البينية بين القطاعات المجتمعية المختلفة محليا وعربيا في مراكز البحث العلمي والجامعات.
- سَن تشريعات وقوانين ملزمة لتفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة الحقيقية في دعم المنظومات التعليمية.
- دعم الحلول الرقمية الوطنية والعربية من قبل الجهات الرسمية محلياً وعربياً.